الفصل الرابع

نتائج الدراسة التطبيقية

حول الدور المستقبلي للصحافة المصرية في المشاركة في التنمية المستدامة والسيناريوهات المستهدفة

obeikandl.com

obeikandl.com

سيناريوهات التنمية المستدامة في مصر وادوار الصحافة في تحقيقها

مقدمة

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة التطبيقية حول مستقبل التنمية المستدامة في مصر ودور الصحافة في تحقيقها والسيناريوهات المستهدفة، عبر استشراف مسارات تطور هذه الأدوار، في ظل عوامل داخلية وخارجية مختلفة تنعكس على المنظومة الصحفية في مصر، وعلى أدوار الصحف.

وينطلق البناء النظري للسيناريوهات من مدخل الفوضى وتأثيرها في الأنساق المجتمعية والصحفية، والذي يؤكد أهمية الشروط الابتدائية ونقطة البدء لانطلاق أي حدث أو تفاعل منظومي، وكذلك تأكيده على تداخل كل الأنساق؛ مجتمعية وسياسية واقتصادية وصحفية، وأن أي تغير في نسق منها، يؤثر بالتالي، على باقي الأنساق..

وتتبنى الدراسة النمط الاستهدافي؛ لتحقيق هدف رئيس يتمثل في تحقق التنمية المستدامة في مصر بشكل تسهم الصحافة المصرية في تحقيقه، ومحاولة الإجابة عن التساؤلات التي تدور حول سبل تحقيق هذا الهدف، ومسارات التحرك انطلاقا من الواقع الحالي وذلك من خلال استخدام أسلوب شجرة العائلة باعتبار أن التنمية المستدامة تمثل قمة الشجرة نزولا إلى فروعها التي تمثل سبل وشروط تحقيقها.

ويأتي تبني النمط الاستهدافي من عدة اعتبارات أولها ذلك الغموض وتلك الضبابية المتعلقة بمستقبل مصر خلال الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠، خاصة فيما يتعلق بإمكانية تغيير التوجهات الحاكمة المسيطرة على مصر في الفترة الحالية، انطلاقًا من واقع أن السلطة التنفيذية هي التي تهيمن على

obeikandl.com

السلطات الأخرى في مصر، وصعوبة تغيير هذا الوضع في ظل غياب قوى سياسية بديلة أو ضعفها أو غموض قدرتها على الحركة، سواء كانت تلك القوى أحزاب يسارية أو ليبرالية أو تيار إسلامي، وفي ظل الترتيبات القانونية والدستورية الحالية. بعد بروز قناعة بصعوبة استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه بما يحمله ذلك من دلالات على انعدام التغيير في اتجاهات التخطيط والتطور والنمو، خاصة أن هذه الاتجاهات، الحاكمة حاليا، لم تعلن تحقيق التنمية المستدامة كهدف من أهدافها، بالإضافة إلى عدم جدوى الإقرار بأن المبادئ والمفاهيم التي سادت في الماضي ستواصل إملاء السياسة التنموية في المستقبل. يضاف إلى هذا أن استمرار الأوضاع الراهنة في المسار نفسه لا يقود إلى نقطة واحدة معينة في العام المنشود ٢٠٢٠، نظرا لوجود نطاق من عدم اليقين فيما يتعلق بالتطورات في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

ففرضية استمرار الأوضاع الراهنة حتى عام ٢٠٢٠ تقوم على أن اتجاهات التطوير التي أثرت على مصر في العقود الثلاثة الأخيرة سوف تستمر أيضا في المستقبل حتى العام ٢٠٢٠، أي أنه لن يحدث تدخل غير عادي يختلف عما حدث في الماضي، حتى في حالى تغير رأس السلطة التنفيذية بدون تغيير الآليات الدستورية والقانونية المنظمة للعلاقة بين السلطات الثلاث في البلاد. خاصة في ظل وجود مؤشرات على أن استمرار تطور مصر، استنادا إلى هذه الاتجاهات السابقة، قد يؤدي إلى انهيار منظومات اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، أو زيادة الفجوات بين طبقات السكان المختلفة وتعميق الفجوة بين مصر ودول العالم.

وينطلق بناء السيناريوهات من قناعة بأهمية وضرورة التغيير، فاستمرار الأوضاع القائمة، في ظل عالم متغير، يعني في الواقع تنمية التخلف وتعميق الفجوة القائمة بين الذين يقفون تحت دعوى الاستقرار، وبين من يتحركون بمفاهيم وأهداف واضحة نحو المستقبل؛ فحسبما جاء في (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥) "فإن استمرار الأوضاع الراهنة، من عجز تنموي يلازمه قهر في الداخل واستباحة من

الخارج، يمكن أن يفضي إلى تعميق الصراع المجتمعي.. والمستقبل على هذا المسار، يشي بمزيد من الإخفاق على ساحات التنمية". لذا جاء وضع سيناريوهات معيارية تتعلق بالتطوير المستقبلي تتبنى سياسة قيمية مختلفة عن تلك التي ميزت سياسات الماضي، مع الإشارة إلى أن هناك حالة من انعدام اليقين بخصوص فرصة تحقق هذا السيناريو المرغوب فعلا، بسبب إمكان تغير الفرضيات والأسس التي قام عليها.

وتم وضع تحقيق التنمية المستدامة بوصفه صورة المستقبل المستهدفة، بما تحمله من غايات منشودة تتمثل في دفع مصر إلى الأمام كدولة متطورة وتحسين الطاقات الكامنة فيها على كافة المستويات، ويتضمن هذا التوجه الاستهدافي توفير حياة نوعية للجميع في مصر تعترف بحق كل فرد ومجموعة في تحقيق أفضل نوعية حياة ممكنة في إطار من المسئولية تجاه المجموع، وانطلاقا من انه يتوجب عل مصر تأسيس تفوقها النسبي على نوعية حياة مميزة، وتحقيق ذلك عبر مشاركة واسعة من الجماهير في تحقيق هذه التنمية وأهدافها وفي الاستفادة منها. وهو ما يتضمن أيضا:

١- توفير الفرص للجميع، وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر،

٢- تعزيز التضامن الاجتماعي ليس فقط عن طريق تقليص الفجوات ولكن عن طريق نشر ثقافة التسامح وتعزيز المصالح المشتركة،

٣- رفع مستوى المعيشة والرفاهة الشخصية وتأسيس ذلك على أسس علمية وثقافية،

٤- الحفاظ على البيئة الطبيعية والعناية بها،

٥- تدعيم معرفة الجماهير، وتغيير القيم الثقافية الممانعة للتنمية.

وتساهم الصحافة في تحقيق هذه الأهداف، المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة عبر تعزيز مشاركة الجماهير، من خلال تعزيز معرفتها بحقيقة الأحداث، والقيام بوظائفها التعليمية والإعلامية وتعزيز جوانب الثقافة المواتية لتحقيق التنمية، ومحاربة القيم الثقافية المعوقة للتنمية.

أدوات بناء السيناريوهات

اعتمد بناء السيناريوهات على استمارة دلفي التي وزعت على عدد من الخبراء. الذين لديهم اهتمام بموضوع الدراسة، مع محاولة مراعاة حيادية الخبراء المشاركين وذلك عبر تنوع تخصصاتهم واتجاهاتهم الفكرية. وتم اللجوء إلى طريقة دلفي لما توفره من استشارات–خاصة في المناطق التي لا توجد بها وفرة من الدراسات السابقة مثل موضوع هذه الدراسة– وبما يمكن من ابتكار رؤى حول المستقبل المطلوب، ولتحقيق هذا تضمنت الاستمارة نمطين من الأسئلة؛ الأول: معلوماتي، وذلك بسبب ندرة الدراسات التي تناولت إسهام الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة، والنمط الثاني: أسئلة حول التوجهات المستقبلية المتوقعة والشروط الحاكمة لتفعيل السيناريوهات المطروحة وأدوار الصحافة في ظلها، ورؤى الخبراء لهذه التوجهات.

وتم عمل قائمة أولية ضمت أكثر من ١٠٠ من الأكاديميين والشخصيات العامة والمنتمين إلى أحزاب ومنظمات غير حكومية، وصحفيين من الصحف القومية والحزبية والخاصة والمدونات، وهم أشخاص لديهم معرفة في مناطق الخبرة المطلوبة في هذا الموضوع.. وبعد تلقي استمارات الاستبيان من الخبراء وتحليل ما جاء فيها من ردود، ودراسة حجم التوافق والاختلاف بين المستطلعة آرائهم، ثبت وجود توافق كبير بين الخبراء بما يكفي لإعداد التقرير النهائي، ومن ثم، لم يتم إجراء دورات أخرى للاستطلاع. وفيما يلي رسما توضيحيا لخطوات إجراء استبيان دلفي:

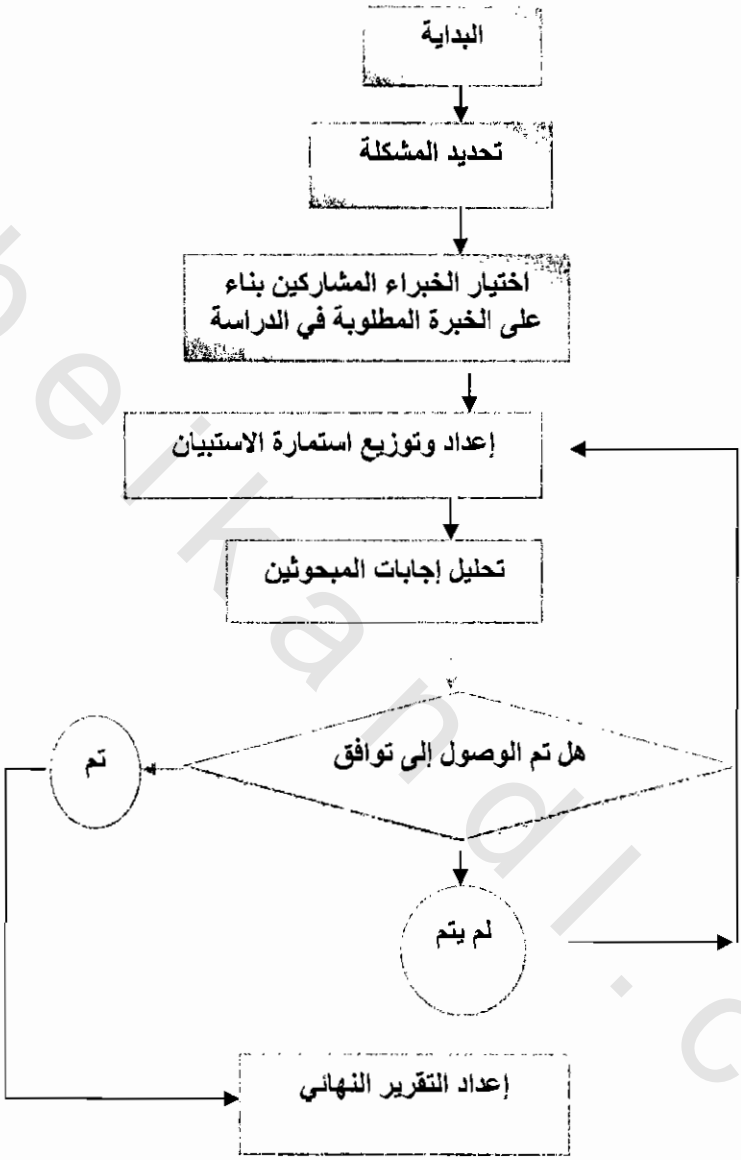

رسم توضيحي يبين خطوات إجراء استمارة دلفي

obeikandl.com

اعتبارات كتابة السيناريو:

وضع الباحث عددًا من الاعتبارات عند كتابته السيناريوهات يتمثل أهمها في:

١. اختلاف شروط تفعيل كل سيناريو، وما يرتبط بذلك من اختلاف للتوجهات من سيناريو لآخر، وانعكاس ذلك على أدوار الصحافة، بما يوضح تمايز السيناريوهات في؛ تفاصيل فتح الستار، والتطورات التالية،

٢. تمييز التناقضات والقوى المضادة في كل سيناريو،

٣. العوامل التي تتحدى استمرار كل سيناريو، وكذلك العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى توقف أو انهيار أو تفرع السيناريو،

٤. عدم واقعية الإلمام الكامل بكل الموضوعات أو القطاعات، وضرورة التركيز على الاختيارات، ثم الاتجاهات الحاكمة لكل خيار،

٥. ارتباط منظومة الصحافة والصحفيين والانعكاسات المتبادلة بينها وبين العوامل الداخلية المؤثرة في البيئة الصحفية، وكذلك البيئة الخارجية المؤثرة في البيئة الداخلية بما ينعكس بدوره على المنظومة الصحفية وأدوارها،

٦. التطور المحتمل في نمط الملكية، والتوجه للمحلية، وانتشار الصحف المتخصصة، وبث المزيد من المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، بما يعني تحول الصحف إلى النمط التفاعلي، والتوقف عن اتخاذ نمط الاتجاه الواحد في الاتصال، وتعميق الحوار والدردشة من خلال الكمبيوتر والمدونات و"الفايس بوك" Face Book، وتوفير شبكة الانترنت لفرص ووظائف جديدة وانتشار الحقيقة الرمزية Virtual Reality إلى كل مجالات ومواقع الحياة[1].

[1] إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨(خليك في البيت) انطلق من مجموعة على الفايس بوك ووقع على تأييد فكرة الإضراب على صفحة الموقع أكثر من ٦٧ ألف شخص، والاحتجاجات التي شهدتها ايران يعد نتائج الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠٠٩، التي شهدت اتهامات بالتزوير، انطلقت من مواقع تويتر والفايس بوك واستخدمت يوتيوب بشكل واسع.

٧. العولمة وما فرضته من اختفاء للنماذج المغلقة للتنمية وصعوبة إطلاق يد السلطات في قمع شعوبها باعتباره شأنا داخليا، فهناك صعوبة في افتراض أن الكثير من الأدوات والسياسات ما زال داخل الدولة، وفي يد سلطاتها، بسبب ثورة الاتصالات، وتزايد الطرح لموضوعات البيئة والثقافة وحقوق الإنسان وتنويع خيارات المواطن، بما يعنى أن مكونات مصرية عديدة لم تعد امتدادا للمفاهيم التقليدية للدولة، بسبب الانتقال الحر والمباشر للمعرفة، وتفاعل الثقافات عبر العالم، والتبدل السريع للكثير من المعطيات الاقتصادية العلمية التكنولوجية والثقافية. مع عدم تجاهل الأزمة الاقتصادية التي فرضت نوعا من الحماية الاقتصادية وعودة إلى دور الدولة الفاعل في الاقتصاد، وما أدى إليه ذلك من مراجعات للعولمة التي اقتصرت منافعها لصالح المؤسسات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمتعدية الحدود،

٨. مراعاة أن كل سيناريو يمكن أن يكون له ردود أفعال للمحيط الخارجي الذي يختلف باختلاف السيناريوهات بما يقتضى الحفاظ على مسافات اختلاف بين كل سيناريو وآخر فيما يتعلق بالبيئة الخارجية.

ويعد البعد الزمني من أهم عناصر الدراسات المستقبلية، كما تعد عملية الانتقال التدريجي عبر الزمن، هامة لتطبيق السيناريوهات والتحكم والتنبؤ بمساراتها المحتملة والممكنة وغير الممكنة، الأمر الذي فرض على الباحث تقسيم المدى الزمني لدراسته إلى فترتين؛ الأولي: المستقبل القريب الذي يمتد حتى عام ٢٠١١، ويتم فيه تناول التمهيد الممكن والمتصور لإجراء الانتخابات الرئاسية وفترة ما بعد إعلان النتائج، وتكون تطورات تلك الفترة بمثابة الشروط المبدئية لما يحدث بعدها، ومحددة لطبيعة السيناريو التالي. وتكون هذه الفترة فرصة لخلق الاستعداد للإقدام على تغيرات جوهرية في الترتيبات الدستورية والمؤسسية، والسياسات، وفي نسق القيم السائدة، والقوى الفاعلة في المجتمع، والتركيبة الطبقية وتوزيع السلطة والثروة، والتفاعل المتبادل لكل ذلك مع المنظومة الصحفية وأدوار الصحف. وهي فترة تعمل بمثابة تجهيز للحظة فتح الستار بعد أكتوبر عام ٢٠١١، وهو موعد الانتخابات الرئاسية

المقررة في مصر، باعتبار أن الرئيس هو رأس السلطة التنفيذية، ويتمتع بصلاحيات وسلطات دستورية وقانونية واسعة، بما يجعل هذا المنصب والقرارات التي يتخذها ذات تأثير كبير على التطورات الداخلية.

فيما تقع الفترة الثانية في إطار المستقبل المتوسط المدى، وتتناول المسارات المستهدفة انطلاقًا من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٠، عبر ثلاثة سيناريوهات: يستهدف الأول؛ استشراف أدوار الصحافة في ظل توافر الشروط الداخلية والخارجية المواتية لتحقيق التنمية المستدامة وأداء الصحافة أدوارها في المساهمة في تحقيقها، ويسعى الثاني إلى استكشاف أدوار الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل أوضاع داخلية غير مواتية، ويسعى السيناريو الثالث إلى نفس الهدف في ظل أوضاع دولية أو إقليمية غير مواتية.

وانطلاقا من افتراضات نظرية الفوضى يكون العامل الرئيس في تقييم اختلافات السيناريوهات الثلاثة هو لحظة البدء مع انتهاء عام ٢٠١١ وإجراء الانتخابات الرئاسية في مصر، وتمنح النظرية قناعة بأن أي تغير يحدث قبل إجراء هذه الانتخابات وحتى إعلان النتائج لا يمكن عكس تداعياته ونتائجه، بما يعني عدم إمكانية العودة إلى خانة البدء مرة أخرى بنفس شروطها وسماتها.

أولاً: المرحلة التمهيدية مصر حتى عام ٢٠١١:

تؤكد المفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة، التي استعرضناها سابقا، إلى أنها عملية طويلة الأمد تتطلب تغيرا ثقافيا يحتاج لفترة طويلة هو الآخر، لذا فإن هذه الفترة الزمنية التي تستغرق عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ كله، تعد بمثابة تمهيد واستكشاف للمسارات المطلوب إتباعها في الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي النسق الصحفي للعمل على تحقيق التنمية المستدامة، انطلاقًا من قناعة بأن الصحافة بمفردها لا تستطيع دفع التنمية المستدامة، إنما هناك ضرورة لتوفر مناخ عام يسمح بتحفيز المشاركة الشعبية وأداء المؤسسات السياسية والمؤسسات الوسيطة، كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، لأدوارها- وبالتالي- السماح للصحافة للقيام بأدوارها.

وتبنت الدراسة سيناريو وحيد خلال هذه الفترة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه، سيناريو الأعمال كالمعتاد، فبالنظر إلى قصر الفترة الزمنية، نحو عامين، يكون من الصعب توقع إمكان حدوث تغيرات تؤثر في هيكلية النظام وبنيته ووظائفه، حتى لو حدث تغير مفاجئ في رأس السلطة التنفيذية. فمن غير المتوقع أن يتبع هذا التغير.. تغييرا في الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يفضي إلى تبني التنمية المستدامة كهدف للسلطة التنفيذية.. وحتى بفرض تبني التنمية المستدامة كهدف خلال تلك الفترة، فإن ما سيتم اتخاذه من إجراءات وسياسات لن يترك آثاره على أرض الواقع خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة انطلاقا من الخاصية المميزة للتنمية المستدامة باعتبارها عملية طويلة الأمد، وتحتاج إلى أفق زمني أكبر.

شروط التفعيل:

فيما يتعلق بالبيئة الداخلية؛ يعد تخلي السلطات عن القيام بإجراءات استثنائية تحد من حرية الصحافة ومواقع شبكة الانترنت، من أهم شروط التفعيل في هذه المرحلة التمهيدية. كما يشترط استمرار الضغوط الداخلية الدافعة إلى الإصلاح وتعزيز الديمقراطية وتكثيفها، بحيث يؤثر هذا الضغط على السلطة التنفيذية ويقلل من قدرتها على تجاهل تعزيز الديمقراطية أو الالتفاف حولها، بما يدفع باتجاه وجود إرادة سياسية لدى السلطة التنفيذية للعمل في مسار التنمية المستدامة. ويأتي هذا الشرط ترجمة لتوافق ٧٥% من الخبراء المشاركين في استطلاع دلفي على ضرورة الاستمرار في تعزيز الديمقراطية، كما اتفق ٩٥% من المشاركين في الاستبيان على أن الديمقراطية والحكم الصالح ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، ويتفق مع هذا التوجه أن ٨٧% من الخبراء اعتبروا أن ضمان حرية الرأي والتعبير شرط رئيس لتحقيق التنمية المستدامة.، ويوضح الجدول التالي أهم شروط البيئة الداخلية لتعزيز التنمية المستدامة بحسب آراء الخبراء وهي الشروط التي تمكن الصحافة من القيام بأدوارها المساعدة في تحقيقها.

الشرط	نسبة الموافقة
الاستمرار في تعزيز الديمقراطية	%٧٥
إقامة الحكم الصالح	%٩٥
ضمان حرية الرأي والتعبير	%٨٧

جدول رقم (١) ويوضح توافق الخبراء حول شروط البيئة الداخلية لتعزيز قيام الصحافة بأدوارها التنموية

وعلى مستوى البيئة الدولية يبنى هذا السيناريو على شرط عدم حدوث تغيرات جوهرية على مستوى توازنات القوى العالمية والإقليمية، حتى في إطار الأزمة المالية والاقتصادية التي تفجرت في سبتمبر ٢٠٠٨ والتي لا يتوقع بعض الخبراء انتهائها قبل نهاية الفترة الانتقالية للدراسة. وإقليميا يشترط السيناريو عدم انجرار مصر إلى حرب أو صراع إقليمي.

وفيما يتعلق بمنظومة الصحف المصرية من قومية وحزبية وخاصة ومدونات، لا يُفترض أن يحدث في هذه الفترة تغير جوهري في الاتجاهات السائدة، والتي تتمثل في استمرار انخفاض توزيع الصحف القومية والحزبية، وزيادة توزيع الصحف الخاصة، كما لا تفترض تغيرا في المنظومة الصحفية الحاكمة سواء فيما يتعلق بنقابة الصحفيين او المجلس الأعلى للصحافة، أو ملكية الصحف القومية. كما ستستمر مواقع شبكة الإنترنت كالمدونات و"فايس بوك" في زيادة نشاطها وتأثيرها.

أدوار الصحافة خلال الفترة التمهيدية:

وفي هذا الإطار فلن تكون للصحافة أدوار فيما يتعلق بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، لأن احد شروط قيامها بهذا الدور، كما اجمع ٩٩% من المستطلعة أرائهم، هو الديمقراطية والحكم الصالح وتفعيل السلطات الثلاث والفصل بينهما

باعتبارها شروطا لتوفر المناخ السياسي الذي يمكن أن تزدهر في ظله الصحف ويفعل دورها التنموي. ويتواكب مع هذا قناعة ٨٣% ممن شملهم الاستطلاع بأن الفترة الزمنية لن تكون كافية لإعداد البيئة الداخلية المناسبة لانطلاق التنمية المستدامة وتحقيق شروطها الأولية وذلك وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الفترة الانتقالية	النسبة
غير كافية	%٨٣
كافية	%١٧

جدول رقم (٢) ويوضح توافق الخبراء حول مدى كفاية الفترة الانتقالية التي وضعتها الدراسة ومدتها ثلاث سنوات

وهذا التوافق على عدم كفاية الفترة الزمنية لإعداد البيئة الداخلية المناسبة لانطلاق التنمية المستدامة وتحقيق شروطها الأولية، يفتح الباب على سيناريوهات متعددة لكل منها شروطها المبدئية المختلفة عن الآخر وهو ما ستشهده الفترة الزمنية الثانية بدءا من عام ٢٠١٢.

ثانيًا: التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١١:

يمثل عام ٢٠١٢ عام التفرع لمسار سيناريوهات التنمية المستدامة في مصر، ويتوقف هذا التفرع على الأجواء التي ستتم بها الانتخابات الرئاسية المقررة في نهاية ٢٠١١، فمسار السيناريوهات مرتبط بالشروط التي ستجري في ظلها انتخابات الرئاسة، ونتائجها. وفي هذا الإطار تفترض الدراسة ثلاثة سيناريوهات: يتناول الأول تحقيق التنمية المستدامة في ظل عوامل داخلية وخارجية مواتية، ويستكشف ادوار الصحافة في تحقيقها. ويتناول الثاني ادوار الصحافة المصرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل عوامل خارجية غير مواتية، والثالث؛ في ظل عوامل داخلية غير مواتية.

١- السيناريو المستهدف: لتحقيق التنمية المستدامة في ظل عوامل داخلية وخارجية مواتية وأدوار الصحافة في تحقيقها.

نقطة فتح الستار تتمثل في نتيجة الانتخابات الرئاسية، وبحسب هذا السيناريو، ستيم إلان فوز قيادة تدرك أهمية تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تعمل على توفر الشروط الداخلية لتحقيقها، والإقدام على تبني سياسات وإجراءات تعزز من شروط تحقيقها، وبالتالي، تفعيل ادوار الصحافة في المساهمة في ذلك. فأهم شروط تحقيق هذا السيناريو أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١١ في ظل شروط وأنساق سياسية وانتخابية تتميز بالشفافية والنزاهة والتنافس المفتوح، وأن تؤدي هذه الانتخابات إلى تولي السلطة لشخصية تضع في أولوياتها التنمية المستدامة التي تتم عبر تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل.

وهو ما سيحدث في ظل توافر معرفة ورغبة شعبية واسعة بضرورة العمل على تحقيق التنمية المستدامة يساعد في ذلك دور طليعي للصفوة المثقفة في التنوير بأهمية هذه الخطوات لجميع الأطراف، وتلعب الصحافة دورًا محوريًا في ذلك، وهو ما يؤدي إلى قناعة صانع القرار السياسي، بأنه من الأفضل بالنسبة له أن تنطلق المبادرة بالإصلاح السياسي الشامل والعميق والجذري من خلاله بدلاً من أن تفرض عليه، وأنه عندما يطلق هذه المبادرة سوف تتلاشى الضغوط بدورها وتتحول إلى عوامل مساعدة لتحقيق التنمية المنشودة.. **ووفقا لنظرية الفوضى يمكن** أن يختار متخذ القرار بعض الجوانب لإحداث تغييرات جذرية بها، على أساس أن التغيير في هذه الجوانب من شأنه أن يؤثر على كافة أنساق المنظومة المصرية.

شروط تفعيل السيناريو:

١- البيئة الخارجية

فيما يتعلق بالبيئة الدولية والإقليمية احتل "تجنب دخول مصر في صراعات وحروب عسكرية" صدارة الشروط المرتبطة بالبيئة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، تلى ذلك تدعيم التعاون الدولي، وعدم انخراط مصر في أحلاف أو محاور أو تحالفات مع قوى دولية عالمية، وأخيرا إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بالعمل على التوصل

إلى حل له، حيث أشار ٨٧% من الخبراء المشاركين في استطلاع دلفي أن الدور الذي يسهم في دفع التنمية المستدامة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هو استمرار لعب دور رئيس للوصول إلى تسوية سلمية، وذلك في سؤال منفصل عن أفضل الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مصر في معالجة القضية الفلسطينية. وهو ما يتضح في الجدول التالي:

الدور المصري في القضية الفلسطينية	النسبة
استمرار القيام بدور رئيس للوصول إلى تسوية سلمية	٨٨%
تتجاهل مصر لعب أي دور سواء عسكري أو سياسي وتركز على القضايا الداخلية	٨%
دخول حرب جديدة مع إسرائيل	٥%

جدول رقم (٣) ويوضح توافق الخبراء حول الدور المصري المطلوب تجاه القضية الفلسطينية

يستتبع ذلك استمرار تواجد حقوق الإنسان كبند رئيسي على أجندة المجتمع الدولي، فقد رأي ٦٩% من الخبراء أن ذلك يسهم في دعم الحريات وزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان داخليا ودفع التنمية، فيما رأى ٢٧% من الخبراء أن هذا الوضع أداة للتدخل في الشئون الداخلية ويعرقل التنمية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

تواجد حقوق الإنسان كبند رئيس على أجندة المجتمع الدولي	نسبة
يسهم في دعم الحريات وحقوق الإنسان داخليا، ودفع التنمية	٦٩%
هناك ضرورة لتشديد الرقابة على عملها وتمويلها خشية توظيفها لخدمة أجندات أجنبية	٢٧%
لا تقوم منظمات المجتمع المدني بأي دور تنموي	٣%

جدول رقم (٤) ويوضح توافق الخبراء حول وضع حقوق الإنسان على أجندة المجتمع الدولي

٢- البيئة الداخلية

أوضح تحليل استطلاع رأي المشاركين في استمارة دلفي أن هناك شروطا داخلية لازمة لتحقيق هذا السيناريو، اختار الخبراء ترتيب أولوياتها على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الأولوية	الشرط	تكرار	النسبة
١	الاستمرار في تعزيز الديمقراطية في مصر حتى عام ٢٠٢٠	٥٤	%٧٥
٢	تغيير الدستور	٥٢	%٧٠
٢	إعطاء أولوية خاصة للتعليم	٥٢	%٧٠
٢	معالجة مشكلة البطالة	٥٢	%٧٠
٥	محو الأمية	٤٩	%٦٨
٦	إزالة مختلف أنماط تقييد الحريات	٤٨	%٦٦
٧	تقليص الفوارق في الدخل	٤٥	%٦٢
٧	رعاية صحية شاملة تغطي جميع المواطنين	٤٥	%٦٢
٩	التقليل من التلوث بكل مصادره	٤٢	%٥٨
١٠	معالجة أزمة الإسكان	٢٧	%٣٧
١١	الحد من النمو السكاني والعمل على تنظيم الأسرة	٢٤	%٣٣
١٢	التوسع الزراعي والصناعي	٢١	%٢٩
١٣	إنشاء عاصمة جديدة لمصر	٩	%١٢

جدول رقم (٥) ويوضح أولويات الشروط الداخلية لتحقيق التنمية المستدامة

وتعد هذه الشروط برنامج عمل للسلطة التي ستتولى الحكم في إطار هذا السيناريو بحيث يكون من أولوياتها الاستمرار في تعزيز الديمقراطية، ومن ثم تعديل الدستور لتحقيق هذا الهدف وبما يؤدي إلى إزالة مختلف أنماط تقييد الحريات، وهو ما جاء نتيجة إدراك وتوافق الخبراء على أهمية الديمقراطية في تحقيق الحكم الصالح اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. وبهذا يتوافق الخبراء مع الافتراض الرئيس لنظرية

الفوضى، وهو أهمية الشروط الابتدائية حيث يأتي وضع دستور جديد ليمثل بداية ومنطلقا لتفاعل الأنساق المجتمعية والسياسية بشكل مختلف لتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل إبعادها المتعددة.

وارتباطا بالبعد الثقافي ودوره في التنمية المستدامة فقد ركز المشاركون على ضرورة إعطاء أولوية خاصة للتعليم، ويرتبط بذلك العمل على محو الأمية. ثم جاء بعد ذلك البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وكان أول العناصر ذات الأولية في ذلك هو معالجة مشكلة البطالة ثم تقليص الفوارق في الدخل، وأخيرا التوسع الزراعي والصناعي.

وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية جاء توفير رعاية صحية شاملة تغطي جميع المواطنين في المرتبة السابعة من شروط تحقيق التنمية المستدامة وبرنامج الحكومة الجديدة التي تتولى السلطة التنفيذية عام ٢٠١٢، تلى ذلك التقليل من التلوث بكل مصادره، ثم معالجة أزمة الإسكان وارتبط بذلك على سلم الأولويات والقضايا؛ الحد من النمو السكاني والعمل على تنظيم الأسرة.

وفيما يتعلق بأولويات مؤشرات التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة وسبق تناولها في الفصل الثالث.. فقد توافق الخبراء على ترتيب لأولويات تحقيق هذه المؤشرات في مصر.. فرغم صدارة البعد السياسي فيما يتعلق بشروط تحقيق التنمية المستدامة فقد احتل الفقر وهو مؤشر ذو بعد اقتصادي واجتماعي الصدارة بين مؤشرات التنمية المستدامة، تلى ذلك الصحة ثم الحكم وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الأولوية	الشرط
١	الفقر
٢	الصحة
٣	الحكم
٤	التنمية الاقتصادية
٥	التعليم
٦	نمط الاستهلاك والإنتاج

جدول رقم (٦) ويوضح توافق الخبراء حول مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة وأولوياتها في مصر

فمن بين ١٤ مؤشرا، وضعتها الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، توافق المشاركون في الاستطلاع على أولوية هذه المؤشرات الست وهي الفقر والصحة والحكم والتنمية الاقتصادية والتعليم ثم نمط الاستهلاك والإنتاج، وهذه المؤشرات بهذا التوافق تعني أيضا أنها يجب أن يتم تضمينها كأولويات برنامج أي سلطة تنفيذية تتولى الحكم في مصر وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة، بدءا من عام ٢٠١٢؛ يجب أن يأتي في صدارة برنامجها محاربة الفقر ثم توفير الرعاية الصحية، يلي ذلك تدعيم أسس الحكم الصالح وهنا يتقدم السياسي على الاقتصادي فالتنمية الاقتصادية تأتي في المرتبة الثانية بين الأولويات ثم يأتي بعد ذلك التعليم وأنماط الاستهلاك والإنتاج.

ومن المتوقع في ضوء الشروط والأولويات السابقة لتحقيق التنمية المستدامة أن تسود الافتراضات والمنطلقات التي يبينها الجدول التالي:

الديمقراطية والحكم الصالح يؤديان إلى تحقيق التنمية المستدامة	موضع يقين[1]	٦٩	%٩٦
سلطة قضائية مستقلة ونظام قضائي سريع وعادل ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة	موضع يقين	٦٩	%٩٦
ضمان حرية الرأي والتعبير شرط رئيس لتحقيق التنمية	موضع يقين	٦٣	%٨٧
سلطة تشريعية مستقلة وفعالة ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة	موضع يقين	٦٣	%٨٧
انتخابات شفافة مفتوحة للجميع على كل المستويات بدءا من رئيس السلطة التنفيذية والمحافظين والمجالس المحلية يدعم التنمية المستدامة	موضع يقين	٥١	%٧١
وجود آليات ديمقراطية داخل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني يدعم المشاركة، ويدفع التنمية المستدامة	ثقة نسبية[2]	٣٥	%٤٨

جدول رقم (٧) ويوضح توافق الخبراء حول درجة الثقة فيما يتعلق بشروط وأولويات تحقيق التنمية المستدامة

[1] يكون العنصر أو الفرض موضع يقين لأن هناك مخاطر قليلة بأن يكون خطأ، والقرارات المبنية على هذا العنصر لن تكون خاطئة، وما يتم استنباطه من هذا العنصر سيكون حقيقيا وواقعيا

[2] يكون العنصر او الفرض موضع ثقة نسبية عندما يكون هناك احتمال محدود في خطأه، ورغبة في اتخاذ قرارات مبنية على هذا العامل مع إدراك وجود نسبة خطأ، ويمكن استنباط بعض الاستنتاجات الخاطئة منه

في إطار هذا السيناريو، ووفقا للجدول السابق، فمن المتوقع أن يتم اتخاذ كل ما من شأنه تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح وضمان حرية الرأي والتعبير، على اعتبار أن الخبراء وافقوا على أولوية إصلاح السياسة على الاقتصاد في تحقيق التنمية بدرجة موافقة ٧,٩ – وذلك في إطار مقياس يندرج من صفر إلى عشرة حيث يمثل الصفر أقصى درجات الرفض والعشرة أقصى درجات الموافقة-. وهو ما يتم ترجمته على ارض الواقع من خلال انتخابات شفافة مفتوحة للجميع على كل المستويات بدءا من رئيس السلطة التنفيذية والمحافظين والمجالس المحلية، وتوفير الاشتراطات الدستورية والقانونية لضمان استقلال وفعالية السلطتين التشريعية والقضائية، وإزالة مظاهر الاختلال في التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وتفعيل دور مجلسي الشعب والشورى، والنظر في طرق جديدة للتمثيل النيابي، وأدوار المجلسين واختصاصاتها بحيث تمتد، بفعالية، إلى المجالين التشريعي والرقابي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من المشاركة في العملية السياسية وفي تحمل أعباء تحقيق التنمية والحصول على ثمارها.

وفي إطار هذا السيناريو ستكون أول الإجراءات، في هذه الفترة الزمنية، تكوين لجنة لإعداد دستور جديد، وإزالة العقبات الدستورية التي تحول دون تفعيل الحياة السياسية وتسمح بتداول السلطة، على أن يتضمن الدستور الجديد جملة من العناصر التي تضمن له التوازن والفعالية، واشتماله على جوانب وأبعاد ملزمة متعلقة بوجوب ممارسة الديمقراطية على كل المستويات، والمرونة والقابلية للتعديل والتطوير، للتأقلم مع المتغيرات. مع إجراء إصلاحات تشريعية وقانونية تزيل كل العقبات أمام تشكيل المؤسسات السياسية الوسيطة من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وتمنحها حرية الحركة، بما يوفر ضوابط على سلطة الحكومة، ويمكنها، من خلال هذا الدور، أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، وكذلك يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية.

ويستتبع ذلك بالضرورة إلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية وقانون الطوارئ وإصلاح النظام الانتخابي، وإقرار قانون جديد للانتخابات يتضمن تشكيل لجنة قضائية مستقلة للإشراف على الانتخابات لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، يكون اعتماد تشكيلها من المجلس التشريعي المنتخب، وإلغاء الجداول الانتخابية على أن يكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية، يتوازى مع ذلك القضاء على التمييز ضد الجماعات الفرعية حيث وافق الخبراء بمتوسط درجة موافقة قدرها ٨,٢ على أن "القضاء على التمييز ضد الجماعات الفرعية" احد شروط تحقيق التنمية. ويتوقع في هذه الحالة أن تستمر حالة الانفتاح السياسي من خلال انتظام إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية بنزاهة وشفافية ومواصلة عملية تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بالحياة السياسية، فضلاً عن تحسين أوضاع حقوق الإنسان بصفة عامة.

وفيما يتعلق بدور الحكومة في التنمية فقد توافق اغلب المشاركين في الاستطلاع على ضرورة أن تضطلع الحكومة بدور أساسي في الاستثمار والإنتاج وضبط الاستيراد والاستهلاك، وهو ما يعني أن الحكومة ستقوم بدور نشط في المجالات الاقتصادية في إطار هذا السيناريو، ويوضح الجدول التالي رؤية الخبراء لدور الحكومة، في إطار هذا السيناريو، حيث تقوم الحكومة بدور أساس في إدارة الاستثمار والعمليات الإنتاجية وضبط الاستيراد وفرض قيود على أنماط النشاط الاستهلاكي وزيادة الادخار وذلك وفقا لما يتضمنه الجدول التالي:

دور الحكومة	نسبة
هناك حاجة لاضطلاع الحكومة بدور أساس في الاستثمار والإنتاج وضبط الاستيراد والاستهلاك	%٨٧
ابتعاد الحكومة عن المشاركة في النشاط الاقتصادي والاكتفاء بالمراقبة والإشراف	%١٣

جدول رقم (٨) ويوضح توافق الخبراء حول طبيعة دور الحكومة

ويتم في إطار هذا السيناريو منح دور اكبر لمنظمات المجتمع المدني، ورفع كل القيود على إنشاء منظمات المجتمع المدني ونشاطها لتفعيل دورها التنموي

٣- البيئة الصحفية:

في إطار هذا السيناريو يفترض أن يتم حتى عام ٢٠٢٠ توفير الشروط اللازمة لتمكين الصحافة من أداء أدوارها التنموية؛ فمن خلال مقياس يتكون من أربعة بدائل لقياس الرغبة أو عدم الرغبة في تحقيق خطوات أو بدائل أو افتراضات معينة، تكون المقياس من: **مرغوب فيه بشدة**[١]**، مرغوب فيه**[٢]**، وغير مرغوب فيه**[٣]**، وغير مرغوب فيه بشده**[٤].

وفي سؤال حول افتراض "أن حجب المعلومات يخدم الصالح العام والأمن القومي" رأى ٦٥% من الخبراء أن حجب المعلومات أمر غير مرغوب فيه، وهو ما يتم ترجمته في إلغاء كل القوانين التي تحجب حق الصحفي في الحصول على معلومات أيا كانت الدعاوي، وتأكيدا على هذا سيتم إصدار قانون جديد يتيح تدفق المعلومات، وهو ما حدث توافق عليه من ٩٥% من الخبراء الذين تم استطلاع رأيهم.

وحول إلغاء عقوبات الحبس فيما يتعلق بقضايا النشر توافق اغلب الخبراء، بنسبة ٧٦% على أن الإلغاء أمر مرغوب فيه وان اتضحت مقاومة نسبية تفضل استمرار عقوبات الحبس، حيث رأى ٢٤% أن إلغاء الحبس في قضايا النشر أمر غير مرغوب فيه. وترجمة هذا الفرض في المستقبل تعني أن تتوجه السلطة بعد عام ٢٠١٢ إلى إلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر.

---

[١] تأثيره ايجابي، بدون تأثير سلبي ، ونافع بدرجة ضخمة، و مبرر بمفرده

[٢] تأثيره ايجابي وبعض التأثير السلبي المحدود، و نافع، ومبرر بمفرده

[٣] لأن له تأثير سلبي، وضار، و غير مبرر بمفرده

[٤] لأن له تأثير سلبي كبير، وضار بشدة، وغير مبرر

كما سيتم في إطار هذا السيناريو إزالة كل العقبات أمام الأفراد في إصدار الصحف، وهو ما يشير إليه توافق الخبراء بنسبة ٨٨% على انه أمر مرغوب فيه، حيث أعرب ٥٤% من الخبراء على اعتبار أن فتح الأبواب أمام الأفراد في إصدار الصحف هو أمر مرغوب فيه بشدة:

مرغوب فيه بشدة	مرغوب فيه	غير مرغوب فيه	غير مرغوب فيه بشدة
%٥٤	%٣٤	%٧	%٤

جدول رقم (٩) ويوضح توافق الخبراء حول إزالة كل العقبات أمام الأفراد فيما يتعلق بإصدار الصحف

وستشهد هذه الفترة ظهور مؤسسات خاصة للتوزيع والطباعة وغيرها من الخدمات الصحفية، وذلك ترجمة لتوافق الخبراء حول الرغبة الشديدة في تشجيع ظهور مؤسسات خاصة للخدمات الصحفية، وعدم الاقتصار على الشركات القومية، وهو ما أيده ٨٨% من الخبراء.

وسيستمر في هذه الفترة استخدام اللغة الصحفية الرصينة والابتعاد عن استخدام اللغة العامية حيث أبدى معظم الخبراء عدم رغبتهم في استخدام اللغة العامية، في الكتابة الصحفية بهدف محاربة الفجوة بين انفصال اللغة المكتوبة عن لغة الحوار.

وسيكون رفع مستوى دخل الصحفي، من أولويات هذه الفترة حيث اتفق الخبراء بالإجماع على الرغبة في ذلك، على اعتبار أن رفع دخل الصحفي، من أهم العوامل التي تمكنه من القيام بدوره على الوجه الأكمل وبالتالي تعزيز ادوار الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية. يتوافق مع ذلك العمل على رفع مهارات الصحفيين عبر التعليم والتدريب المستمرين بهدف إيجاد صحفي مؤهل تأهيلا ملائما لصحافة العصر ومسلح بالتكنولوجيا، ومتخصص

وسيتم في هذه الفترة خلق مناخ يشجع على المنافسة بين الصحف بكافة أنماط ملكيتها، عبر إزالة كل القيود على أنشطة الصحف الخاصة، ومنح فرص متساوية للصحف بكافة أنماط ملكيتها في التغطية الصحفية. بالنظر إلى ما يوفره ذلك من تحسين أداء مستوى الصحف.

وسيتم في إطار هذا السيناريو توجه نحو تدعيم استقلال نقابة الصحفيين ماليا، وفقا لتوجه الخبراء الذين أيدوا جميعا وبرغبة شديدة تعزيز استقلال النقابة ماليا.

وسيتم في إطار هذا السيناريو، بدءا من عام ٢٠١٢، تغيير القوانين النقابية الحالية الخاصة بمهنة الصحافة، وتعديل شروط عضوية نقابة الصحفيين أسوة بالنقابات المماثلة في العالم. حيث توافق الخبراء على الرغبة في ذلك، باعتباره أمرا يتيح انضمام الكفاءات الصحفية الى العمل الصحفي تحت مظلة النقابة مما يعد في النهاية عاملا مساعدا على أداء الصحافة لأدوارها في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السيناريو وفيما يتعلق بمستقبل الصحافة المصرية، بدءا من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٠، توقع الخبراء زيادة عدد الصحف المطبوعة وعلى شبكة الانترنت ووسائل الإعلام، وازدهار الصحف الخاصة وزيادة توزيعها، بينما ينخفض توزيع الصحف الحزبية في الوقت الذي يتم فيه تدعيم استقلال نقابة الصحفيين مهنيا وماليا كما يوضح الجدول التالي:

العنصر	متوسط درجة الموافقة
زيادة عدد الصحف المطبوعة وعلى شبكة الانترنت ووسائل الإعلام حتى عام ٢٠٢٠، يدفع جهود التنمية المستدامة	٧,٣٥
ستظل الصحف الحزبية تشهد انخفاضا مستمرا في توزيعها	٦,٩
ستزدهر الصحف الخاصة ويزداد توزيعها حتى عام ٢٠٢٠	٨,٧
تدعيم استقلال نقابة الصحفيين، مهنيا وماليا، يساعد المنظومة الصحفية في أداء أدوارها في تحقيق التنمية المستدامة	٨,٣

جدول رقم (١٠) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل البيئة الصحفية المصرية

كما سيتم تعديل ميثاق الشرف الصحفي فقد توافق ٦٦% من الخبراء على ضرورة تبني معايير أخلاقية جديدة تتوافق مع التطورات المتسارعة في كل المجالات

بينما رأى ٣٤% أن ميثاق الشرف الحالي، كاف، في حد ذاته، بشرط تفعيل آليات التطبيق وهو ما يوضحه الجدول التالي:

ميثاق الشرف الصحفي	النسبة
كاف	%٣٤
مطلوب معايير أخلاقية جديدة	%٦٦

جدول رقم (١١) ويوضح توافق الخبراء حول تعديل ميثاق الشرف الصحفي

ويرتبط بهذا التوجه إلغاء المجلس الأعلى للصحافة؛ حيث رأي ثلثي الخبراء أن هناك حاجة لإلغائه، وطالب باقي الخبراء تطوير دور المجلس وتشكيله سواء بإدخال رؤساء تحرير الصحف الخاصة في تشكيله أو غيرها من أشكال التطور.. غير أن جميعهم في المحصلة النهائية، رفضوا بقاء المجلس الأعلى للصحافة كما هو عليه، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

المجلس الأعلى للصحافة	نسبة
هناك حاجة لإلغائه	%٦٦
تطوير دوره وتشكيله	%٣٣
بقاؤه كما هو	%٠

جدول رقم (١٢) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل المجلس الأعلى للصحافة

وفي إطار هذا السيناريو ستشهد مصر، منذ عام ٢٠١٢، توجها متزايدا نحو دمج الصحف في مؤسسات وتكتلات إعلامية اكبر، تضم صحفا ومحطات تليفزيون ومواقع على شبكة الانترنت، وهو ما جاء نتيجة لتوافق الخبراء حول حجم المؤسسات الصحفية الذي يساعد بشكل اكبر على أدائها لأدوارها المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة، فقد جاء اندماج الصحف في تكتلات إعلامية أكبر تضم صحف وإذاعات وتليفزيون وانترنت في المقدمة تلاها صحف صادرة عن مؤسسات صغيرة الحجم، وأخيرا صحف تصدر عن مؤسسات ضخمة (مثل مؤسسة الأهرام)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

حجم الصحيفة	النسبة
اندماج الصحف في تكتلات إعلامية أكبر تضم صحف وإذاعات وتليفزيون وانترنت	%٨٠
صحف صادرة عن مؤسسات صغيرة الحجم	%١٢
صحف تصدر عن مؤسسات ضخمة (مثل مؤسسة الأهرام)	%٨

جدول رقم (١٣) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل حجم المؤسسة الصحفية

وسيتم في إطار هذا السيناريو التخلي عن ملكية الدولة للصحف القومية، لصالح أشكال ملكية أخرى، أيا كان شكل هذه الملكية، بالنظر الى عدم حدوث توافق بين الخبراء على هذا الشكل. التوافق الوحيد جاء حول رفض استمرار ملكية الصحف القومية بشكلها الحالي. فوفقا لتوافق الخبراء حول مستقبل لملكية الصحف القومية؛ فقد جاء نقل ملكيتها إلى ملكية تعاونية يساهم فيها العاملون بتلك المؤسسات، في مقدمة توقعات الخبراء، تلى ذلك وضع حد أقصى لملكية الأفراد تجنبا للاحتكار. بينما جاء استمرار ملكيتها بالشكل الحالي في ذيل اختيارات الخبراء، يتساوى معها ملكية مساهمة في الصحف حتى لمن يرغب من الأجانب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

مستقبل ملكية الصحف القومية	النسبة
ملكية تعاونية يشارك فيها العاملون بتلك المؤسسات	%٣٠
ملكية مساهمة قاصرة على المصريين	%٢٤
وضع حد أقصى لملكية الأفراد في أسهم المؤسسات تجنبا للاحتكار	%٢٤
أشكال ملكية تساهم فيها الدولة مع مساهمين آخرين	%١٥
ملكية مساهمة لمن يرغب حتى من الأجانب	%٣
استمرار ملكيتها بالشكل الحالي	%٣

جدول رقم (١٤) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل ملكية الصحف القومية

وستشهد الصحف المتخصصة، وفق هذا السيناريو، زيادة كبيرة في عددها وانتشار لصحف تعبر عن تخصصات جديدة ومتنوعة بما يحقق نشر معرفة متخصصة مطلوبة لدفع التنمية المستدامة، وفي نفس الوقت فإنها ستلجأ بدرجة اكبر إلى شبكة الانترنت، فيما استبعد عدد كبير من الخبراء انخفاض الصحف الخاصة او قلة أرقام توزيعها.

وستتحول معظم الصحف الأسبوعية، وفقًا لهذا السيناريو، إلى صحف يومية، وسينخفض توزيع الأسبوعي منها، و يزداد اعتمادها على شبكة الانترنت لتحديث مادتها بشكل متواصل، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الصحف الأسبوعية	نسبة
تحول العديد منها إلى يومية	%٤٣
انخفاض في توزيع الصحف الأسبوعية وعددها بالنظر إلى تسارع الأحداث، والمنافسة	%٢٧
تحول أغلبها إلى صحف متخصصة	%١٣
اعتمادها على شبكة الانترنت لتجديد مادتها الإخبارية، لحظة بلحظة وبقائها أسبوعية	%١٠
زيادة كبيرة في عددها وتوزيعها	%٧

جدول رقم (١٥) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل الصحف الأسبوعية

وفيما يتعلق بشبكة الإنترنت فسيؤدي تواجد الصحف على الشبكة إلى زيادة قوتها ونفوذها وزيادة توزيعها، بالنظر الى توافق ٩٦% من الخبراء على أن موقع الصحيفة على شبكة الانترنت يعد موردا ماليا، وليس عبئا على ميزانياتها، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

مواقع الصحف المطبوعة على شبكة الانترنت	نسبة
يزيد موقع الصحيفة على شبكة الإنترنت من قوة الصحيفة المطبوعة، ويحقق لها نفوذا اكبر ويزيد من أرقام توزيعها	%٦٦
يقلل موقع الصحيفة على شبكة الانترنت من توزيع نسخها الورقية بالنظر إلى اكتفاء القارئ بما تبثه على موقعها	%٢٩
لا تتأثر سلبا أو إيجابا	%٤

جدول رقم (١٦) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل تأثير مواقع الانترنت على الصحف

أما الرابح الحقيقي من شبكة الانترنت فستكون المدونات ومواقع الشبكة الاجتماعية التي توقع ٨٠% من الخبراء أن تستمر ويزداد انتشارها وتأثيرها

ووفقا لهذا السيناريو فستنتشر الصحف المحلية وهو ما سيؤدي، بحسب الخبراء إلى تعميق المشاركة على المستوى المحلي بما يؤدي إلى تسريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الصحف المحلية وانتشارها سيؤدي إلى	نسبة
تعميق المشاركة على المستوى المحلي بما يؤدي إلى تسريع التنمية المحلية	%٦٨
تقديم وجهات نظر للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع وتعزيز التحاور بينها	%٢٣
تغذية الهويات المحلية بما في ذلك الطائفية والعرقية والدينية منها	%٩

جدول رقم (١٧) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل الصحف المحلية ودورها

أدوار الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة:

في ظل هذا السيناريو، والشروط المبدئية لتحقيقه، والتطورات على صعيد البيئة الداخلية والبيئة الصحفية، فستتصدر وظيفة الشرح والتفسير وظائف الصحافة مرتبة حسب أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، يليها في ذلك التثقيف، ثم وظيفة الإعلام، ثم التوجيه والتوعية بينما جاءت الوظيفة الترفيهية في نهاية قائمة ترتيب الوظائف، وذلك وفقا لتتوافق الخبراء المشاركين.

وستكون الصحف الخاصة أكثر قدرة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة تليها المدونات ومواقع شبكة الانترنت ثم الصحف القومية وأخيرا الصحف الحزبية.

وفيما يتعلق بأداء الأدوار الثلاثة الرئيسية للصحافة، المنوط القيام بها في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة، وهي نشر المعرفة والوعي الثقافي وتفعيل المشاركة. فقد وضع الخبراء مواقع الانترنت والمدونات في المرتبة الأولى، فيما يتعلق بالقدرة على تحقيق هذه الأدوار الثلاثة، وإن تبادلت الصحف الخاصة والقومية والحزبية المرتبة الثانية، ففي إطار الدور الخاص بنشر المعرفة جاءت الصحف الخاصة في المرتبة الثانية بفارق ضئيل عن مواقع الانترنت وإن تفوقت الصحف الخاصة على القومية والحزبية فيما يتعلق بدورها نشر المعرفة، أما فيما يتعلق بدور التوعية الثقافية فقد تفوقت الصحف القومية تلتها الصحف الحزبية ثم الصحف الخاصة، وظلت مواقع الانترنت والمدونات في الصدارة فيما يتعلق بتفعيل المشاركة، وإن تقدمت الصحف الحزبية تلتها الصحف القومية وأخيرا الصحف الخاصة.

وفيما يتعلق بترتيب أهمية دور الصحافة في دفع عملية التنمية فقد جاء الدور المعرفي في صدارة هذه الأدوار، عبر تقديم معلومات وافية عن القضايا والتحديات، والفرص الآنية، والمستقبلية، تلى ذلك، الاهتمام بالتحليل وما وراء الخبر وعدم الاكتفاء بتقديم تغطية إخبارية مكثفة، ثم تفعيل مشاركة الجمهور عبر تخصيص مساحات كبيرة لمشاركاتهم وتعليقاتهم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الترتيب	دور الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة	تكرار
١	تقديم معلومات وافية عن القضايا والتحديات، والفرص الآنية، والمستقبلية	٥١
٢	الاهتمام بالتحليل وما وراء الخبر وعدم الاكتفاء بتقديم تغطية إخبارية مكثفة	٤٢
٣	تفعيل مشاركة الجمهور عبر تخصيص مساحات كبيرة لمشاركاتهم وتعليقاتهم	٢٤

جدول رقم (١٨) ويوضح توافق الخبراء حول ترتيب أدوار الصحافة في تحقيق التنمية وفقا لأهميتها

وفي استجابة الخبراء لترتيب الفنون الصحفية الأكثر تأثيرا في نشر متطلبات التنمية المستدامة، وتفعيل أداءها لدورها في المساهمة في تحقيقها.. فقد جاءت مواد الرأي في الترتيب الأول تلتها المواد الإخبارية ثم التحقيقات الاستقصائية والحوارات وأخيرا بريد القراء، وإن لوحظ وجود هامش ضئيل في فروق نسب التأييد لهذه الفنون، مما يعني أهميتها جميعا في تحقيق نشر متطلبات التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بأهمية الأدوار التي تقوم بها الصحافة للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وهي الأدوار الخاصة بضمان شفافية العمل العام ومحاربة الفساد، وتعزيز مجموعة من القيم المساعدة لتحقيق التنمية فقد كان توافق الخبراء فيما يتعلق بدور الصحافة في المساعدة على ضمان شفافية العمل العام ومحاربة الفساد فقد اعتبره اغلب الخبراء دورا مهما جدا، بسنبة تأييد وصلت إلى ٩٤% كما يوضح الجدول التالي:

مهم جدا[1]		مهم[2]		مهم بدرجة ضئيلة[3]		غير مهم[4]	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٦٨	%٩٤	-	-	٤	%٦	-	-

جدول رقم (١٩) ويوضح توافق الخبراء حول أهمية دور الصحافة في ضمان شفافية العمل العام ومحاربة الفساد

كما حظي دور الصحافة في تعزيز قيم الاعتدال والتسامح، والتعددية واحترام وتقبل الآخر، بأهمية كبيرة، فقد منح ٨٣% من الخبراء هذا الدور باعتباره مهم جدا. وحظي دور الصحافة في تعزيز قيمة احترام القانون وتطبيقه على الجميع، بأهمية

[1] لأنه أكثر النقاط ارتباطا، وله أولوية قصوى للتنفيذ، وله تأثير مباشر على القضايا الرئيسية، وهناك ضرورة للتعامل معه وحله

[2] فهو مرتبط بالموضوع، له أولوية من الدرجة الثانية، له تأثير مرتبط بمعالجة عناصر أخرى

[3] غير مرتبط بالموضع الرئيسي، أولوية من الدرجة الثالثة، أهمية ضئيلة، ليس عاملا حاسما للقضية الرئيسية

[4] لأنه ليس أولوية، وغير مرتبط بالموضوع الأصلي، ولا يمكن قياس تأثيره، ويجب إسقاطه من الاعتبار

كبيرة لدى الباحثين حيث اعتبر ٧٩% منهم أن هذا الدور مهم جدا، وتوافق ٩٥% من الخبراء على أهمية هذا الدور. وستقوم الصحافة بدور في تدعيم التفكير النقدي والثقافة النقدية لدى القارئ، ونقد الموروثات الثقافية التقليدية المعوقة لتحقيق التنمية، كما سيكون لها دور مهم جدا في حشد الرأي العام في حال خوض حرب أو صراع.. وتوافق ٨٣% من الخبراء على أهمية دور الصحافة في الإنذار المبكر من الأزمات، واتفق كل الخبراء على أهمية دور الصحافة في تقديم المعلومات المستحدثة باستمرار في شكل حديث ومركز، ووصف أكثر من نصفهم هذا بالدور بأنه مهم جدا.. وفيما يتعلق بأهمية دور الصحافة في دفع المشاركة السياسية، عبر توسيع نطاق الاختيار وزيادة البدائل، فقد توافق ٨٨% من الخبراء على أهمية هذا الدور، وستقوم الصحافة بدور في إلقاء الضوء على الفرص والتحديات الاقتصادية، والمساهمة في تخصيص وإدارة الموارد استجابة للحاجات، وذلك حسب توافق ٨٥% من الخبراء. وستقوم الصحافة خلال هذا السيناريو بعدة ادوار تخدم التنمية المستدامة منها دورها في نشر قيم حسن استخدام الوسائل والإمكانات المتاحة، وفي نشر قيم الادخار، وقيمة الإخلاص في العمل بينما منح ٦٣% من الخبراء أهمية لدور الصحافة في تعزيز قيم الإبداع والابتكار.

وستشهد مصر بعد عام ٢٠١٢ إنشاء وانتشار مراكز قياس الرأي العام والبحوث الإعلامية، لدورها المهم في تمكين الصحافة من أداء أدوارها وترشيد توجهاتها.

وفي إجابة لسؤال حول درجة اليقين في قدرة الصحافة على القيام بدور رئيسي في التغيير الثقافي حتى عام ٢٠٢٠ بما يساعد على تحقيق التنمية، فقد انقسمت إجابات الخبراء بين مستويات اليقين الثلاث، يمكن القول انه باستثناء ٢٤% من الخبراء الذين ابدوا عدم ثقة في قدرة الصحافة على ذلك فقد توافق ٧٦% من الخبراء على وجود يقين وثقة نسبية في قدرة الصحافة على القيام بدورها الثقافي لدفع عملية التنمية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

موضع يقين	ثقة نسبية	لا توجد ثقة
٣٨%	٣٨%	٢٤%

جدول رقم (٢٠) ويوضح توافق الخبراء حول درجة الثقة واليقين في قدرة الصحافة على القيام بالدور الثقافي المطلوب

وفي إجابة لسؤال حول توقع الخبراء لحدوث هذا السيناريو في مصر بعد عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٠، بما يتضمن تحقيق التنمية المستدامة وتوفر البيئة الداخلية والخارجية المواتية لتحقيقها، وفقا للاشتراطات التي حدث توافق بين الخبراء عليها، بما يساهم في أداء الصحافة المصرية لأدوارها المتوقعة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة أبدى ٦٦% توقعهم حدوث هذا السيناريو بمتوسط نسبة مئوية لحدوث هذا السيناريو ٦٥% وهو ما يوضحه الجدول التالي:

توقع حدوث السيناريو	النسبة
نعم أتوقع	%٦٦
لا أتوقع	%٣٣

جدول رقم (٢١) ويوضح توافق الخبراء حول توقع حدوث السيناريو الأول

أما الأسباب التي أبداها الخبراء الذين استبعدوا حدوث هذا السيناريو، فقد كانت متشابهة، وان اختلفت الصيغ التي عبروا عنها للإجابة عن هذا السؤال المفتوح، ودارت كلها حول عدم استعداد البيئة الداخلية للتغيير، والأوضاع غير المواتية، بسبب الاستبداد، أو تزوير الانتخابات، أو قانون الطوارئ المستمر، أو دور المؤسسات المساندة للسلطة، أو ضعف القوى والأحزاب السياسية، أو بسبب الجمود الحالي واستمرار الأوضاع لقرابة ثلاثة عقود، الأمر الذي لا ينبئ بإمكان التغيير.

السيناريو الثاني، ٢٠١٢- ٢٠٢٠: أدوار الصحافة في غياب البيئة الداخلية المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.

ينطلق هذا السيناريو من تحييد عنصر البيئة الدولية في التأثير على مجريات التنمية، فالبيئة الخارجية هنا مشابهة للبيئة الخارجية المطروحة في السيناريو الأول، ومناقضة للبيئة الدولية المطروحة في سياق السيناريو الثالث، ويكون التركيز هنا على البيئة الداخلية، للبحث في إمكانية قيام الصحافة بدور في تحقيق التنمية المستدامة، في

ظل بيئة داخلية غير مواتية، تتناقض شروطها أو تختلف عن الشروط الواردة في السيناريو الأول.

وفي إطار هذا السيناريو يتراجع نظام الحكم الذي يتولى السلطة بدءا من عام ٢٠١٢ عن الديمقراطية. ويستمر في التضييق على الحريات، ويفرض قيودا على حركة منظمات المجتمع المدني والأحزاب والصحف الخاصة، وسيعتمد نظام الحكم في هذه الحالة على عدد من العوامل منها:

أ) عدم وجود معارضة سياسية منظمة وفاعلة؛ مع غياب قيادات سياسية تتمتع بقواعد شعبية، وغياب الضغط الشعبي الفاعل،

ب) ضعف مستوى المؤسسية؛ والإبقاء على الدور الضعيف لمجلس الشعب مما يمكن الحكومة من تمرير مشروعات قوانين تحكم قبضتها، وتفرض قيودا وعقوبات على التجمعات السياسية الفاعلة، وأدوات الحشد والتعبير، بما فيها الصحافة وشبكة الانترنت،

ج) ضعف مستوى الثقافة الديمقراطية، وسيعتمد النظام في هذه الحالة على عوامل داخلية لتعزيز موقفه، مثل؛ غياب الوعي، ومعدلات الأمية المرتفعة، والثقافة السائدة التي تضم قيمًا معوقة للتنمية، وتشجع الأبوية والتسلط. ويتوافق نظام الحكم مع النخب المرتبطة به، سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية للحفاظ على السلطة في إطار حرصها على مصالحها، ويمنح النظام السياسي نفسه مساحة واسعة من الحركة والفعالية، وقد يتبنى صانع القرار السياسي إصلاحات شكلية دون الاهتمام بتحقيق إصلاح حقيقي، باعتبار أن هذا الأسلوب يتيح له الفرصة للمناورة والتخفيف من حدة الضغوط الداخلية، والخارجية، أملاً في تلاشيها في المستقبل. وقد تثير الحكومة في مواجهة المطالبات الخارجية بالإصلاح حججا منها أن الإصلاح ينبغي أن ينطلق من الداخل، أو أن ذلك يمثل انتهاكًا للكرامة الوطنية أو أن هذه الإصلاحات لا تتناسب مع الظرف التاريخي الذي يمر به المجتمع.

د) يتواكب مع هذا تمسك النخبة الحاكمة بما تتمتع به من مزايا سياسية واقتصادية كبيرة، وخوفها من آثار التقدم الديمقراطي على هذه المزايا، وتتخذ النخبة قرارًا بالبقاء وتقاوم الضغوط المفروضة عليها سواء من الداخل أو الخارج، وقد تقوم ببعض الإصلاحات الثانوية والهامشية، وتتحجج بأهمية قضايا مثل القضية الفلسطينية أولاً، أو التقدم في برنامج نووي، وغيره من القضايا التي تثير الانتباه عن المشاكل الداخلية.

ويتحقق هذا السيناريو في ظل أحد ثلاثة شروط أو وجودهم مجتمعين، وهذه الشروط هي؛ التراجع عن بعض أو كل ما تم طرحه كشروط تفعيل السيناريو السابق، أي عدم إجراء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١١ في ظل شروط وأنساق سياسية وانتخابية تتميز بالشفافية والنزاهة والتنافس المفتوح، أو أن تؤدي هذه الانتخابات إلى منح السلطة لقيادة لا تضع في أولوياتها التنمية المستدامة أو تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أو في حال وصول تيار سياسي أو حزب إلى السلطة عبر الانتخابات ولكنه يتراجع عن المسار الديمقراطي ويرتد عن الديمقراطية، أو وقوع انقلاب عسكري مستغلا سلسلة من القلاقل نتيجة لأزمات تمر بها البلاد بسبب تردي الوضع الاقتصادي أو الجوع أو التضخم أو بسبب مظاهرات وأعمال عنف احتجاجا على السلطة وسياساتها. وفي هذا الإطار سيتم الإبقاء على الأطر الدستورية والتشريعية والقانونية الحالية، واستخدام بعض النصوص القانونية الموجودة للتضييق على الصحف والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، لإقامة ما يمكن أن يوصف بأنه نمط استبدادي من الحكم. ولن يؤدي هذا السيناريو إلى تحقيق تنمية مستدامة لمخالفته لأهم عناصرها وهي الحكم الصالح. ورفض الخبراء بدرجة كبيرة الموافقة على فرض يقول إن قيام نظام حكم استبدادي يمكن أن يدعم عملية التنمية؛ فبالطلب منهم منح درجة الموافقة على مقياس يندرج من صفر إلى عشرة حول فرض "أن إقامة نظام حكم استبدادي يدفع عملية التنمية"، كان متوسط الموافقة ٠,٤٣ أي اقل من الواحد الصحيح مما يعني الرفض التام لهذا الفرض.

وقد كان هناك توافق بين الخبراء بنسبة ٨٣% على أن وجود بيئة دولية مواتية؛ تتميز بالحد الأدنى من الصراع ودرجة أعلى من التعاون، لا يعد أمرا كافيا للدفع بعملية التنمية المستدامة في مصر، في ظل بيئة داخلية غير مواتية لذلك.

وستتحقق نفس النتيجة السابقة، وهي عدم إمكانية تحقيق التنمية المستدامة، في ظل استمرار الأوضاع الداخلية الحالية، ففيما يتعلق بدرجة الموافقة على أن استمرار الأوضاع الداخلية الحالية سيقضي على الركود الاقتصادي، والإرهاب والبطالة، ويرفع مستوى المعيشة. كانت درجة الموافقة اقرب إلى الصفر، وكان متوسط الموافقة على هذا الفرض بين الخبراء٠,٣ درجة، على مقياس يندرج من صفر إلى عشرة، مما يعني أن استمرار الأوضاع الحالية لن يرفع مستوى المعيشة أو يقضى على الركود الاقتصادي والبطالة والإرهاب، وكلها عوامل ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. كما رفض الخبراء فرضًا يقول إن تحويل المدنيين إلى محاكم عسكرية، وإنشاء محاكم استثنائية أمر مبرر، وكان متوسط درجة الموافقة ٠,٨.

أما أهم العوامل الداخلية التي يمكن أن تكون غير مواتية لتحقيق التنمية المستدامة فجاء دور النخب الحاكمة والمتحالفة معها في المركز الأول تلى ذلك أزمات اقتصادية، وتمسك السلطة التنفيذية بالقوانين المقيدة لحريات ثم عوامل الثقافية، ثم توقعات باضطرابات اجتماعية وأخيرا عوامل متعلقة بالصحافة تأثيرها ودورها وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الترتيب	العامل
١	دور النخب الحاكمة والمتحالفة معها سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية
٢	أزمات اقتصادية تتمثل في البطالة وانتشار الفقر وانخفاض الدخل.. الخ
٣	تمسك السلطة التنفيذية بالقوانين المقيدة للحريات واستمرار حالة الطوارئ وتقييد حرية وإنشاء الأحزاب
٤	عوامل ثقافية؛ ، ثقافة سياسية غير مشجعة على المشاركة، أمية.. الخ
٥	توقعات باضطرابات اجتماعية كبيرة وثورات للجياع

٦	عوامل متعلقة بالصحافة وتأثيرها وأدوارها

جدول رقم (٢٢) ويوضح توافق الخبراء حول ترتيب العوامل الداخلية غير المواتية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

وكان للعوامل الثقافية اعتبار كبير لدى الخبراء باعتبارها احد معوقات التنمية المستدامة، ففي إجابة عن درجة الموافقة على فرض يقول إن أنماط الثقافة السياسية السائدة تضم قيمًا معوقة للتنمية، جاء متوسط درجة الموافقة ٧,٦ مما يعني قناعة كبيرة لدى الباحثين حول دول الثقافة السياسية السائدة في إعاقة التنمية.

وفيما يتعلق بإمكانية وقوع انقلاب عسكري فقد رفض الخبراء الفرض القائل ان سيطرة الجيش على السلطة يفرض النظام ويدفع التنمية، وكان متوسط درجة الموافقة على مقياس يندرج من صفر إلى عشرة حول ذلك هو ١,٥٦، مما يعني رفضا كبيرا لهذا الفرض، كما استبعد ٧٥% من الخبراء إمكانية قيام انقلاب عسكري بينما توقع ٢٥% منهم إمكانية وقوعه .. ومن بين الخبراء الذين توقعوا قيام انقلاب عسكري توقع اغلبهم أن يتم تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة مع استمرار كبير لنفوذ العسكريين.

في إجابة الخبراء حول إمكان تولي تيار إسلامي للسلطة في حال إجراء انتخابات ديمقراطية، فقد استبعد ٤٣% وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة فيما توقع ٤٠% أن تنقض هذه التيارات على الديمقراطية وتمنع تداول السلطة ورأي ١٧% أن هذه التيارات ستعيد تنظم نفسها لمواجهة المنافسة وتتبنى المبادئ الديمقراطية.

وسينعكس هذا السيناريو على الصحافة كالتالي؛ سيتم الإبقاء على الصحف القومية وعدم خصخصتها، بسبب صعوبة تخلي النظام السياسي عن أداته الإعلامية التي تتبنى خطابه وتدعم شرعيته المتآكلة. ففي إجابة الخبراء حول انعكاس هذه البيئة الداخلية على الصحافة القومية، رأي ٨٣% منهم أنه سيتم الاحتفاظ بنمط ملكية الصحف القومية السائد حاليا، مقابل ١٧% رأى انه سيتم التخلي عن الصحف القومية وخصخصتها.

ورأى الخبراء أن استمرار ملكية الدولة للصحف القومية سيؤدي إلى تدهور مصداقية هذه الصحف وتدعم رقابة وسيطرة الحكومة على الرأي العام وتقديم تغطية مفضلة للحكومة ويقلل الدور الرقابي للصحافة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

استمرار ملكية الدولية للصحف القومية	النسبة
تدهور مصداقية الصحف القومية	%٣٩
تدعيم رقابة وسيطرة الحكومة على الرأي العام	%٣٩
تغطية مفضلة للحكومة ويقلل الدور الرقابي	%٢٥
زيادة الوعي بين الجمهور	٠

جدول رقم (٢٣) ويوضح توافق الخبراء حول استمرار نمط ملكية الدولة للصحف القومية

وبالنظر إلى سيادة درجة رقابة ذاتية عالية فقد كان لدى الخبراء يقين وثقة نسبية في ان الرقابة الذاتية تعرقل دور الصحافة التنويري والتنموي.

وفيما يتعلق بالصحف الخاصة فسيتم في إطار هذا السيناريو تحجيم الصحف الخاصة والتضييق عليها وإغلاقها وفقا لرأي نسبة ٥٨% من الخبراء، فيما توقع ٣٠% منهم استمرار انتشار الصحف الخاصة وظهور مجموعات جديدة من الصحف تعبر عن القوى الفاعلة في المجتمع. ولم يكن هناك تباين كبير في رؤى الخبراء حول انعكاس هذا السيناريو على الصحف الحزبية حيث توقع ٨٣% منهم أن يتم التضييق على الصحف الحزبية ومصادرتها أو إغلاقها، فيما توقع ١٧% أن تنتشر الصحف الحزبية مع السماح بإنشاء أحزاب جديدة.

وبالنسبة للمدونات ومواقع الانترنت فمن المتوقع في إطار هذا السيناريو أن تبذل السلطات محاولات لحصارها، بحسب ٥١% من الخبراء مقابل ٤٩% رأوا أنها ستشهد ازدهارا.

وفي هذا الإطار لن تقوم الصحافة بدور تنموي، وستكون الانترنت والمدونات وغيرها من أنشطة الشبكة ميدان المعارضة الرئيسية للسلطة، وستنقسم الصحافة إلى أجنحة مدافعة عن السلطة وأخرى معارضة لها، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

ادوار الصحافة	النسبة
ستكون الانترنت والمدونات وغيرها من أنشطة الشبكة ميدان المعارضة الرئيسية للسلطة	٤٤%
ستنقسم الصحافة إلى أجنحة مدافعة عن السلطة وأخرى معارضة لها	٤٠%
لن تقوم الصحافة بدور تنموي لأن البيئة الداخلية غير مشجعة على تحقيق تنمية	١٤%

جدول رقم (٢٤) ويوضح توافق الخبراء حول أدوار الصحافة التنموية

وقد استبعد معظم الخبراء إمكان تحقق هذا السيناريو أو تحقيق التنمية المستدامة، في ظل عوامل خارجية مواتية، وعوامل داخلية غير مواتية، أوضحها هذا السيناريو. ورفض ٧٠% من الخبراء فرض تحقق هذا السيناريو، حتى نسبة الخبراء البالغة ٣٠% الذين توقعوا حدوث هذا السيناريو فقد كانت النسبة المئوية المتوسطة لتحقق هذا السيناريو بينهم ٤١%، وتمحورت أسباب عدم توقع حدوث هذا السيناريو حول فكرة رئيسية مفادها أن التنمية المستدامة تركز على البيئة الداخلية المواتية، وأنها عمل داخلي في الأساس.

وهذا السيناريو حتى في حال تحققه فسيواجه تحديات تتمثل في التغيرات الاقتصادية والديموجرافية، التي ستؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الدخل، ويتواكب مع ذلك العجز عن مواجهة التضخم وارتفاع الأسعار، صعوبة توفير فرص عمل وزيادة البطالة، وزيادة المديونية الداخلية والخارجية.. ويمكن القول إن الحكومة

ستواجه أوضاعًا مختلفة لن تجدي أساليب الحكم السابقة في مواجهتها، فانطلاقا من فروض نظرية الفوضى فإن تغير في أي نسق من انساق النظام يترك تداعياته على كل الأنساق، فقد حدث تغير في النسق المعرفي للشعب عبر ما قامت به الصحافة والمدونات والفايس بوك وحركات الاحتجاج العمالية خلال السنوات السابقة على عام ٢٠١٢، وهو ما سيترك تداعياته على النسق المعرفي وسيؤدي إلى تداعيات على باقي الأنساق وينبئ بتغييرها، ولكن تتمثل الصعوبة هنا في توقيت هذا التغيير الذي ينشئ نسقا جديدا، وطبقا لنظرية الفوضى أيضا، فإن لجوء النظام إلى المدخلات السابقة مثل المعالجة الأمنية والقانونية لن تؤدي إلى نتائج ومخرجات مماثلة عندما لجأ إلى هذه المعالجات السابقة سواء أمنية أو غيرها في فترات زمنية سابقة، كما أن زيادة حدة التعامل الأمني لن يؤدي إلى زيادة المردود وذلك وفقا لنظرية الفوضى أيضا.

ويزيد من الضغوط عل نظام الحكم تصاعد حالة الاستقطاب الاجتماعي، وزيادة عدد السكان تحت خطر الفقر الأمر الذي يشير إلى تحول الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء ليصبح استقطابًا حادًا، بسبب تركز الثروات في يد القلة، وهو ما سيكون عاملاً من العوامل المولدة للتوتر الاجتماعي، وقد يقود إلى تمرد ورفض، وزيادة حدة النقمة الشعبية، وقد يقود لثورة قد تدعمها قوى خارجية، لتحقيق أهداف خاصة بها. إلا أن هذا السيناريو بما يحمله من توتر اجتماعي، لن يستمر طويلا فوفقا لنظرية الفوضى فسوف يحدث في فترة زمنية لا يمكن التنبؤ بها انفجار يؤدي في النهاية إلى تبني السيناريو الأول ولكن بعد تحمل ثمن مجتمعي واقتصادي باهظ، وسيبقى التحدي القائم هو المدى الزمني الذي يمكن أن يستغرقه حدوث ذلك، للعودة إلى السيناريو الأول.

السيناريو الثالث: الداخل فى مواجهة الخارج.

يمكن اعتبار هذا السيناريو متفرعًا من السيناريو الأول الذي تتحقق فيه تبني المباديء الديمقراطية، والفصل بين السلطات، وتوفير درجة كبيرة من حرية الرأي والتعبير وتتمتع فيه الصحافة بالحرية والاستقلالية، فيما تصبح عوامل تميز هذا السيناريو هي العوامل الدولية والإقليمية، التي قد لا تكون مواتية لتحقيق التنمية

المستدامة. ويوضح الجدول التالي أهم العوامل الخارجية التي لن تكون مواتية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي بحسب ترتيبها؛ دخول العالم في ركود اقتصادي، خوض مصر حربا إقليمية، انتشار العنف الطائفي والعرقي في المنطقة، استمرار القضية الفلسطينية بدون حل، اندلاع سباق نووي في المنطقة، اتساع نطاق العولمة، انقسام السودان، انقسام العراق، امتلاك إيران سلاح نووي، وذلك بحسب توافق الخبراء الذي يوضحه الجدول التالي:

الترتيب	العامل
١	دخول العالم في ركود اقتصادي
٢	خوض مصر حربا إقليمية
٣	انتشار العنف الطائفي والعرقي في المنطقة
٤	استمرار القضية الفلسطينية بدون حل
٥	اندلاع سباق نووي في المنطقة
٦	اتساع نطاق العولمة
٧	انقسام السودان
٧	انقسام العراق
٩	امتلاك إيران سلاح نووي

جدول رقم (٢٥) ويوضح توافق الخبراء حول ترتيب عوامل البيئة الخارجية التي قد تكون غير مواتية لتحقيق التنمية المستدامة

وقد يشمل هذا السيناريو وجود نظام عالمي يتسم بالصراع على الموارد والنفوذ والطاقة مما يؤدي إلى اشتعال حروب باردة. فدخول أقطاب محتملة كالصين والهند واليابان وروسيا وأوروبا في صراع من شأنه أن يزيد من التوتر ويؤثر على جهود التنمية، حيث اتفق الخبراء على أن عالما متعدد الأقطاب يسوده تعاون دولي هو الخيار الأفضل للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

النظام العالمي المساعد في تحقيق التنمية	النسبة
نظام عالمي يتسم بالتعاون الدولي	%٩٦

obeikandi.com

نظام عالمي يتسم بالصراع على الموارد والنفوذ والطاقة مما يؤدي إلى اشتعال حروب باردة	%٤
استمرار الولايات المتحدة كقطب وحيد في العالم	%٠

جدول رقم (٢٦) ويوضح توافق الخبراء حول طبيعة النظام العالمي الذي يسهم بشكل اكبر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

ولا يُتوقع في ظل شروط داخلية مواتية أوضحها السيناريو الأول، أن تنجرف مصر إلى صراع عسكري بدون حدوث توافق وطني على خوضه، ولا يتوقع في ظل ظروف داخلية مواتية أن تسعى السلطة إلى خوض حرب أو صراع، لأن هذا من سمات النظم السلطوية التي تفقد تأييد شعبها، والتي تحاول في مواجهة عجزها عن حل المشاكل الداخلية صرف أنظاره إلى عدو خارجي يتم توجيه الغضب والإحباط ناحيته ولتحقيق التفاف حولها بوصفها من يخوض مواجهة مع هذا العدو.. إلا أن حدوث هذه المواجهة يستلزم، وجود درجة من التوافق الداخلي، والتماسك والشحن واستنفار الطاقات لمواجهة هذا العدو تقودها الصحافة المصرية وتلعب في ذلك دورا كبيرا، خاصة في حالة وقوع هجوم مفاجئ على مصر؛ فمن المتوقع التفاف جميع القوى الشعبية والصحف حول الحكومة في مواجهة هذا العدوان. والخلاصة أن وجود إجماع وطني والتفاف من شأنه أن يمتص سريعا الآثار المدمرة لأي صراع أو حرب وتوجيه الجهود إلى إعادة البناء والتعمير والتنمية بمشاركة واسعة.

كما يمكن أن تتعرض الصحافة نفسها لظروف غير مواتية مع احتمال زيادة لتوجه الكوني نحو عولمة ملكية وسائل الإعلام وبروز ظاهرة السلاسل والاحتكارات الكبرى التي تعمل جاهدة على ابتلاع المؤسسات الصحفية الصغيرة والمستقلة. وفي إطار هذا السيناريو ستستمر الصحافة في أدوارها التنموية الواردة في السيناريو الأول، كما أنها قد تعمل على حشد الطاقات لمواجهة التحديات الخارجية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

أدوار الصحافة في هذا السيناريو	النسبة
الاستمرار في أدوار الصحافة التنموية على النمط	%٦٢

الوارد في السيناريو الأول	
تعمل على حشد الطاقات لمواجهة التحديات الخارجية	%٣٨
لن يكون لها دور تنموي	%٠

جدول رقم (٢٧) ويوضح توافق الخبراء حول أدوار الصحافة في إطار عوامل خارجية غير مواتية

وعن توقعات السادة الخبراء حول حدوث هذا السيناريو فقد توقع ٨٣% منهم إمكان تحقيقه، وكان متوسط النسبة المئوية لتحقق هذا السيناريو ٥٤%. بينما لم يتوقع ١٧% من المشاركين حدوث هذا السيناريو وتركزت أسباب ذلك حول ضرورة توافر البيئات الداخلية والدولية المواتية لتحقيق التنمية، في آن واحد.

obeikandl.com

استخلاصات:

إن مجرد محاولة العرض المفصل للبدائل، السابقة يهدف إلى تشخيص حدود الممكن تحقيقه عن طريق نظرة بعيدة المدى، ومن المهم التأكيد على أن مجرد التشخيص والتحليل المفصل ومقارنة البدائل، هو أمر ذو قيمة كبيرة للغاية في حد ذاته، بحكم انه يضع البنية اللازمة لإجراء مناقشات، كما يمكن من إجراء الحوار العام والسياسي بخصوص المسار الذي تسير فيه مصر، ويسمح بالفهم الكامل للاختيارات المتاحة، مما يسهل من التصميم السريع للخيارات البديلة.

السيناريو الأول هو أقرب السيناريوهات لتحقيق تنمية مستدامة حيث سيؤدي إلى زيادة معدلات المشاركة ونشر المعرفة والتهيؤ الثقافي للتنمية كما انه سيوحد الجبهة الداخلية في أي صراع دولي محتمل أو ضغوط إقليمية أو دولية بسبب صراعات القوى والنفوذ والأقطاب الدولية. وهو ما اتضح من شبه الإجماع الذي أبداه الخبراء حيث أعرب ٩٦% منهم الرغبة في حدوث السيناريو الأول وهو ما يوضحه الجدول التالي:

السيناريو المرغوب	النسبة
السيناريو الأول	%٩٦
السيناريو الثاني	%٤
السيناريو الثالث	%٠

جدول رقم (٢٨) ويوضح توافق الخبراء حول أكثر السيناريوهات المطروحة التي يرغبون في حدوثها

السيناريو المأمول أو الذي يجب على مصر السعي نحو تحقيقه، بدءا من عام ٢٠١٢، يبدأ بمزيد من الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي التدريجي، بحيث يتحقق بحلول عام ٢٠٢٠ مستوى أوسع من الديمقراطية، وأن تصبح كل المجالس التشريعية والمحليات والمحافظين في غضون تلك الفترة بالانتخاب، وأن يتم منحها صلاحيات رقابية وتشريعية حقيقية ولا يقتصر دورها على إضفاء ديمقراطية شكلية على نظام

الحكم، مع تعزيز وضع المرأة ومنحها المزيد من الحقوق والحريات، وأن تصبح المواطنة والانتماء إلى الدولة هي الأولوية الأولى.

وستقوم الصحافة بأدوار رئيسية في المساهمة في تحقيق كل ذلك كما ستساعد على إدراك النخب الحاكمة في مصر، أن التحول نحو الديمقراطية قادم لا محالة، وبالتالي فإن أخذ تلك النخب بزمام المبادرة سيضفي المزيد من الشرعية على نظم الحكم ويحقق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار على الصحافة أن تناضل من اجل توسيع أفق حريتها إلى الحد الأقصى، وتخليص المنظومة الصحفية من القيود المحيطة بها على مستوى تنظيماتها المهنية أو الأطر القانونية التي تعمل من خلالها، وتقديم المعايير المهنية على ما عداها بحيث يكون دورها في نشر المعرفة وتعزيز المشاركة عوامل رئيسية على إحداث التغيير الثقافي المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

obeikandl.com

obeikandl.com

خاتمة الدراسة
ومناقشة النتائج العامة

obeikandl.com

obeikandl.com

استهدفت هذه الدراسة استشراف سبل إسهام الصحافة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، واستكشاف الأدوار التي يمكن من خلالها القيام بذلك والشروط التي تمكن الصحافة من القيام بهذه الأدوار في مصر حتى عام ٢٠٢٠. ومن اجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث ببناء عدد من السيناريوهات، عبر دراسة متطلبات تحقيق كل منها وشروط بنائها وتفعيلها، ومساراتها المستقبلية الممكنة التحقق، وعلاقتها بالتطورات في البيئات الدولية والإقليمية وتأثيرها على مسار التنمية المستدامة في مصر، آخذا في الاعتبار قدرة كل سيناريو عل استيعاب الاحتمالات المرئية المرتبطة بتطورات الواقع الراهن، والتي تؤثر على دور الصحافة المصرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وكان من الضروري التطرق إلى البيئة الداخلية وتأثيرها على أولويات التنمية المستدامة، وتداخل البيئة الدستورية والتشريعية والسلطات الثلاث والمؤسسات السياسية الوسيطة من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني في خلق مناخ مواتي للتنمية المستدامة يمكن للصحافة المساهمة في تحقيقها. وتطلب ذلك أيضا دراسة البيئة الصحفية من قوانين وتشريعات ومؤسسات حاكمة للعمل الصحفي المصري، مثل المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين. كما تطرقت الدراسة إلى أنماط المؤسسات الصحفية في مصر، من قومية، أو خاصة أو حزبية، أو مواقع صحفية على شبكة الانترنت من خلال تناول الشروط الحاكمة والمؤثرة على عمل هذه المؤسسات وأدوارها، للبحث في سبل تعظيم ادوار الصحافة في المساهمة تحقيق التنمية المستدامة.

انطلق الباحث من هذا إلى بناء عدد من السيناريوهات المستهدفة لمستقبل إسهام الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٢٠، وشروط تفعيل هذه المساهمة، على مستوى مختلف من حيث البيئة الدولية والإقليمية من جهة، وعلى مستوى البيئة الداخلية المصرية بشكل عام من جهة أخرى، والتي تؤثر وتتأثر بما يجري في البيئة الصحفية وما يتعلق بها من أطر تشريعية وقانونية ومؤسسية، وعلى مستوى الصحافة

المصرية وعلى مستوى الصحفيين أنفسهم.، وذلك من خلال دراسة وتحليل ما تم التوصل إليه من توافق بين النخب الأكاديمية والصحفية الذين شاركوا في استطلاع دلفي حول الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الصحافة المصرية، بوصفها وسيلة لنشر المعرفة والثقافة وتعزيز المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، في مختلف السيناريوهات المستهدفة التي تضمنت تحديد التنمية المستدامة كهدف تشارك الصحافة في تحقيقه في مصر، خاصة أن التنمية المستدامة تباوزت القصور الذي تتضمنه مفاهيم التنمية التقليدية التي تركز على بعد أو مؤشر أو بضعة أبعاد محددة كالدخل أو معدل النمو أو غيرها من المؤشرات الاقتصادية والكمية، بينما تنظر التنمية المستدامة إلى المستقبل وتستهدف تحسين ما هو أتي، وعدم الافتئات على حق الأجيال القادمة.

وفرضت الثورة العلمية والتكنولوجية تحديات، تواكبت مع ما يتميز به عصر المعلومات، الذي نعيش فيه، من تطورات متسارعة في كل المجالات، بما تحمله من تغيرات عميقة وواسعة النطاق، وما تثيره من درجة كبيرة من عدم اليقين، فرض كل هذا اللجوء إلى استشراف المستقبل في تناول أي ظاهرة، خاصة في حال تناول التنمية المستدامة، بطبيعتها المستقبلية. تعزز هذا بالتطور الحادث في مفاهيم وأساليب الدراسات المستقبلية، خاصة في ربطها بالممارسات الواقعية للتعامل مع القضايا السريعة والمعاصرة التي تتميز بالتشابك والتداخل، وهو ما فرض أولوية صنع القرار بناء على أفق زمني اكبر، مع الاستفادة من قوة الدراسات المستقبلية في بناء الحاضر بدلالة المستقبل، وترشيد القرارات التي يتم اتخاذها في الوقت الراهن بهدف اختيار أفضل البدائل بما يحقق مستقبلا مستهدفا ومرغوبا،. وفي اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، وإعادة اكتشاف الموارد والطاقات والمسارات الجديدة التي يمكن أن تحقق الأهداف المطلوبة وبلورة الخيارات الممكنة والمتاحة وفتح النقاشات حول أفضل البدائل والطرق للوصول إليها.

ومن بين أنماط الدراسات المستقبلية، تبنت الدراسة النمط الاستهدافي أو المعياري، الذي يبدأ برسم صورة المستقبل المستهدف تحقيقه، ثم الرجوع إلى الحاضر

للوصول إلى القرارات المطلوب اتخاذها اليوم لتحقيق هذا المستقبل، والشروط المطلوب توافرها لذلك. وفي هذه الدراسة يمثل، تبنى تنمية مستدامة تسهم الصحافة في تحقيقها، المستقبل المستهدف، وتم اللجوء إلى النمط الاستهدافي بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تسود الواقع في مصر ومستقبل تطوره على كافة الأصعدة، وعدم وضوح قدرة، أو غياب، القوى القادرة على تغيير التوجهات السائدة حاليا. وجاء تبني النمط الاستهدافي، في إطار مراعاة الخصائص المنهجية للاستشراف وأهمها الشمول والنظرة الكلية للأمور ومراعاة التعقد والتداخل بين الظواهر، مع القراءة الجيدة للماضي، والتعرف على الاتجاهات الأخرى الراهنة، في إطار من الموضوعية ومحاولة الإبداع. جاء هذا انطلاقًا من افتراضات المدرسة النقدية التي ترى أن المستقبل لن يكون مجرد امتداد للماضي، بل يجب النظر إليه باعتباره نقيضا للحاضر في بعض أجزائه.

وبالنظر إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة في مصر، أو عدم وجودها؛ تم استخدام أسلوب دلفي، الذي يستهدف استطلاع أراء الخبراء وتحقيق توافق حول مسارات التطور على المدى الطويل. ويكون استخدام أسلوب دلفي مفضلا، خاصة، عندما لا توجد دراسات كافية وعميقة في الموضوع الذي يتم تناوله، أو عند تناول قضية واسعة ومعقدة لا تمتلك تاريخ كاف من الدراسات، أو تعتمد على عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية أكثر من اعتمادها على عوامل تكنولوجية. سعى الباحث إلى إشراك اكبر عدد من الخبراء المرتبطين بمجالات الصحافة والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وتم إعداد قائمة من الأكاديميين والشخصيات العامة والمنتمين إلى أحزاب ومنظمات غير حكومية، وصحفيين، أتم استكمال الاستطلاع ٧٢ خبيرا منهم. ووجد الباحث توافقا كبيرا في معظم توجهات الخبراء، مما جعل الباحث يكتفي بجولة استبيان واحدة.

وانطلق الباحث من هذا التوافق بين الخبراء إلى بناء سيناريوهات تقدم صيغة لصورة المستقبل واحتمالاته وسبل الوصول إليه مستفيدا مما توفره المدرسة النقدية من

أساليب تطلق الطبيعة الإبداعية للباحث. مع الوضع في الاعتبار ما أدت إليه الثورة المعلوماتية، من سقوط لمفاهيم ومسلمات ظلت راسخة، وبزوغ نظرية الفوضى، وفكر التعقد الذي يتطلب القدرة على إدراك الكليات والمستويات المختلفة، وعلاقات الاعتماد المتبادل، مع النظر إلى جميع الأنساق باعتبارها أنساقا معقدة ومركبة وديناميه، تتأثر بالتحولات والمشكلات المجتمعية.

تم هذا بهدف دراسة مفاهيم نظرية جديدة واختبار فروضها على الواقع الصحفي المصري، مثل نظرية الفوضى التي أثبتت الدراسة انطباق فروضها على الواقع الصحفي المصري؛ وبالتالي الوصول إلى قناعة بقدرة هذه النظرية على تفسير وتوقع التطورات المستقبلية المحتملة، كما أنها حاولت تقديم تحليل للواقع كشف عن القوى الفاعلة والعوامل المؤثرة على المنظومة الصحفية المصرية، والتي تقوم بدور كبير في تحديد الأدوار التي تقوم بها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. فالفوضى التي يذهب البعض إلى أن الكون لم يكن ليتطور بدونها، وأن الأنظمة التي تحاول إخضاعها تزول وتفني، تقوم على أربعة افتراضات أساسية (الحساسية للشروط الأولية، وشمولية الأنظمة، وتجزيئية النظام اللانهائية، وتشعبات النظام) تفيد في تفسير وفهم سلوك الأنظمة المختلفة، خاصة تلك التي يصعب التنبؤ بتطورها وسلوكها، ومنها النظام الصحفي.

وقام الباحث باستخدام فكر التعقد ونظرية الفوضى لبحث إسهام الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة التي جاء تبنيها بعد أن فشل النموذج الغربي للتنمية عند التطبيق في تحقيق التنمية في مناطق مختلفة من العالم، لتجاهله الاختلافات الثقافية والتاريخية بين الدول والشعوب. وهو ما كان منطلقا للبحث عن صيغ أخرى للتنمية وظهور مصطلحات اختلفت بحسب تركيز واهتمام من يتبني هذا المصطلح التنموي، أو ذاك، فظهرت التنمية البشرية والتنمية الإنسانية والتنمية المستقلة والتنمية السياسية. وجاء تبني الباحث لهدف تحقيق التنمية المستدامة في مصر انطلاقا من كونها توفر شمولا تنمويا يعطي اهتماما خاصا للإنسان كهدف في إطار التنمية وكوسيلة رئيسية

للوصول إليها عبر المشاركة الواسعة في تحقيقها وفي جني ثمار التنمية المستدامة التي لا تتجاهل البعد الاقتصادي، ولكنها تمتد إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية مع منح المستقبل اهتماما خاصا.

وشهد مفهوم التنمية المستدامة تطورا بعد أن ارتبط في بداية ظهوره بالبيئة، والأخطار التي تسببها أنماط التنمية على مستقبل الحياة في الأرض، ثم تطور المفهوم واكتسب اتساعا وشمولا وتعددا لأبعاده مع منح أهمية خاصة للبعد الثقافي والسياسي والحرية والحكم الصالح، والتداخل بين ما هو محلي وإقليمي وعالمي. وانطلق الباحث من هذا المفهوم الواسع إلى استطلاع الشروط الكفيلة بتمكين الصحافة من القيام بأدوارها في المساهمة في تحقيقها. فالصحافة تساهم في التنمية من خلال دفع المشاركة ونشر المعرفة، والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والإعداد الثقافي، وهي تقوم بذلك في إطار شروط منها؛ الحرية وحق الوصول إلى المعلومات والتنافسية، كما أن هناك معوقات أمام أداء الصحافة لأدوارها التنموية، أهمها المناخ السياسي العام، وما يرتبط به من تشريعات ورقابة، والضغوط الاقتصادية ونمط ملكية الصحف وطبيعة العمل الصحفي نفسه، وخصوصية الواقع الصحفي المصري بما يشتمل عليه من قيود على أداء الصحافة لوظائفها وأدوارها ومهامها. وصولا إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الصحافة في إطار إستراتيجي يتبنى التنمية المستدامة التي تحقق شراكة بين مؤسسات وجهات ثقافية وتعليمية ومنظمات مجتمع مدني وقوى سياسية واجتماعية واقتصادية بهدف السعي لتحقيق التنمية المستدامة. في إطار الاستجابة لثورة المعلومات التي نقلت الاتصال من النمط الخطي إلى النمط التفاعلي، ونقلت السلطة من المحرر إلى الجمهور.

وتفرض الدراسات المستقبلية وفكر التعقد ونظرية الفوضى محاولة الإلمام بأغلب العوامل المؤثرة في الظاهرة موضع الدراسة، وإدراك الكليات والمستوى الأكبر، وهو ما فرض ضرورة تناول البيئة الدولية والإقليمية وتداعياتها على واقع ومستقبل التنمية

في مصر، فهناك صعوبة في تحقيق تنمية في واقع إقليمي مضطرب يتسم بالحروب والنزاعات، أو في ظل وضع دولي غير مواتي.

وكان من الضروري تناول البيئة الداخلية لمصر عبر خمسة محاور؛ تناول الأول البيئة الدستورية والنظام السياسي لمصر. وتناول المحور الثاني المؤسسات السياسية الوسيطة مثل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. وفي المحور الثالث تم تناول الأبعاد الثقافية والمجتمعية والاقتصادية الحاكمة للبيئة الداخلية المصرية، لما لها من تأثير كبير على تشكيل هذه البيئة والتنبؤ بمساراتها المستقبلية. وتم تناول الانتخابات بوصفها أداة رئيسية لتعزيز المشاركة والتعبير عن إرادة مفترضة للشعب ونشاط القوى السياسية في المجتمع، كما تطرقت الدراسة إلى واقع الصحافة المصرية، سواء الصحف القومية أو الحزبية أو الخاصة، والمدونات التي فرضت نفسها كأحد أشكال الصحافة الجديدة.

وانطلقت الدراسة من كل هذا إلى السيناريوهات التي حاولت تشخيص حدود الممكن تحقيقه في المدى الذي تبحثه الدراسة حتى عام ٢٠٢٠، انطلاقا من أن التشخيص والتحليل المفصل ومقارنة البدائل يضع البنية التحتية اللازمة لإجراء الجوار العام بخصوص المسار الذي تسير فيه مصر، كذلك فإنها تسمح بالفهم الكامل للاختيارات الممكن اتخاذها والتفضيل بين هذه البدائل.

وبالنظر إلى أهمية عامل الزمن كعنصر مشترك بين فكر التعقد والاستشراف، وانطلاقا من أهمية البعد الزمني للظاهرة، والذي يعد احد الشروط الجوهرية للدراسات المستقبلية، فقد تم تقسيم الفترة الزمنية للدراسة إلى فترتين: الأولى؛ تمهيدية تقع في المستقبل القريب وتستمر حتى نهاية عام ٢٠١١. حيث تم رصد التطورات التي شهدتها مصر والمنظومة الصحفية فيها، وتوقعت الدراسة ان يتم خلال هذه الفترة التمهيد الممكن والمتصور لتحقيق التنمية المستدامة، وخلق الاستعداد للإقدام على تغيرات جوهرية في الترتيبات الدستورية والمؤسسية، والسياسات، وفي نسق القيم السائدة، والقوى الفاعلة في المجتمع، والتفاعل المتبادل لكل ذلك، وتأثيره على

المنظومة الصحفية وأدوار الصحف. وهي فترة تنتهي بعد أكتوبر عام ٢٠١١، وهو موعد الانتخابات الرئاسية المقررة في مصر.

تبنت الدراسة سيناريو وحيد في هذه الفترة وهو سيناريو الأعمال كالمعتاد، حيث لا يتوقع حدوث تغيرات تؤثر في هيكلية النظام وبنيته ووظائفه، حتى لو حدث تغير مفاجئ في رأس السلطة التنفيذية. غير أن هناك شروطا لتفعيل هذا السيناريو الوحيد أهمها، تخلي السلطات عن القيام بإجراءات استثنائية تحد من حرية الصحافة ومواقع شبكة الانترنت واستمرار الضغوط الداخلية الدافعة إلى الإصلاح وتعزيز الديمقراطية وتكثيفها، التي اكتسبت زخما منذ عام ٢٠٠٥، بحيث يؤثر هذا الضغط على السلطة التنفيذية ويقلل من قدرتها على تجاهل تعزيز الديمقراطية أو الالتفاف حولها، بما يدفع باتجاه وجود إرادة سياسية لدى السلطة التنفيذية للعمل في مسار التنمية المستدامة. وعلى مستوى البيئة الدولية يبنى هذا السيناريو على شرط عدم حدوث تغيرات جوهرية على مستوى توازنات القوى العالمية والإقليمية. أو حدوث تغير على مستوى منظومة الصحف المصرية، وهذه الفترة الانتقالية لن تكون كافية بحد ذاتها في وضع مصر على مسار التنمية المستدامة، ولكنها ستكون كفيلة ببلورة قوى سياسية قادرة على تبني مسار التنمية المستدامة، كما أن مسار هذه الفترة التمهيدية سوف يفتح ستارة الأحداث في مصر عام ٢٠١٢ وما بعدها على احتمالات متعددة تسمح بفرص لوجود السيناريوهات الثلاث التي تم اختيارها في هذه الفترة التي تقع في إطار المستقبل المتوسط المدى، والتي تستشرف ادوار الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة عبر ثلاثة سيناريوهات: يستهدف الأول؛ استشراف أدوار الصحافة في ظل توافر الشروط الداخلية والخارجية المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، ويسعى الثاني إلى استكشاف أدوار الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل أوضاع داخلية غير مواتية، ويسعى السيناريو الثالث إلى نفس الهدف في ظل أوضاع دولية أو إقليمية غير مواتية.

وانطلاقا من افتراضات نظرية الفوضى يكون العامل الرئيس في تقييم اختلافات السيناريوهات الثلاثة هو لحظة البدء مع انتهاء عام ٢٠١١ والتي تعقب إجراء الانتخابات الرئاسية.

يعد السيناريو الأول الخاص بتوفر شروط البيئة الداخلية والخارجية المواتية لتحقيقها هو اقرب السيناريوهات إلى تمكين الصحافة من أداء أدوارها التنموية وتمكينها من دفع المشاركة ونشر المعرفة والإعداد الثقافي للتنمية، وهو السيناريو الذي رغب ٩٦ % من الخبراء في تحقيقه باعتباره أكثر السيناريوهات قدرة على توفير الشروط التي تسمح للصحافة بالقيام بأدوارها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. ويتضمن السيناريو تحقيق انفتاح سياسي وتحول ديمقراطي ووضع التنمية المستدامة كهدف رئيس، ولهذا السيناريو كغيره من السيناريوهات شروط تفعيل، من أهمها تجنب دخول مصر في صراعات أو حروب، وعلى المستوى الداخلي الاستمرار في تعزيز الديمقراطية حتى عام ٢٠٢٠، وإعطاء أولوية خاصة لتغيير الدستور للتعليم، ومعالجة مشكلة البطالة، ومحو الأمية، وإزالة مختلف أنماط تقييد الحريات، ومن المفترض أن تسود خلال هذه الفترة افتراضات ومنطلقات أهمها؛ الديمقراطية والحكم الصالح، واستقلال السلطتين القضائية والتشريعية، وضمان حرية الرأي والتعبير، وان تجرى انتخابات شفافة مفتوحة للجميع على كل المستويات بدءا من رئيس السلطة التنفيذية والمحافظين والمجالس المحلية، ستنعكس هذه البيئة الداخلية على البيئة الصحفية بما يفتح المجال أمام الصحف للحصول على المعلومات، كما سيتم إلغاء الحبس في قضايا النشر، وستظهر مؤسسات خاصة للطباعة والتوزيع والخدمات الصحفية ولن يعود الأمر حكرا على الشركات القومية، في إطار مناخ يشجع على المنافسة، مع تدعيم استقلال نقابة الصحفيين وتغيير قوانين الانتماء للنقابة لكي تصبح مفتوحة لكل من يمارس المهنة، مع إلغاء المجلس الأعلى للصحافة، أو البحث عن ادوار أخرى، مع تخلي الدولة عن ملكية الصحف القومية. وسيتم في هذا السيناريو ملاحظة انبثاق تكتلات إعلامية كبيرة تضم صحف ومحطات تليفزيون ومواقع على شبكة الانترنت. وزيادة في الصحف المتخصصة والمحلية، والمواقع الصحفية على

شبكة الانترنت، وفي ظل هذا السيناريو ستقوم الصحف بوظائف الشرح والتفسير، والتثقيف، ثم وظيفة الإعلام، ثم التوجيه والتوعية، في إطار أدوارها المتعلقة بنشر المعرفة والوعي الثقافي وتفعيل المشاركة.

أهتم السيناريو الثاني بتناول إسهام الصحافة المصرية في حال عدم توفر بيئة داخلية مواتية لتحقيق التنمية المستدامة، عبر تحييد البيئة الدولية لتكون مشابهة لتلك البيئة الحاكمة للسيناريو الأول، ويكون عنصر الفصل هو البيئة الداخلية التي ستتميز بأحد الميزات التالية أو كلها؛ عدم إجراء انتخابات رئاسية في ظل شفافية وتنافسية، أو أن تؤدي هذه الانتخابات إلى تنصيب نظام لا يحترم الديمقراطية وينقلب عليها، أو في حال حدوث انقلاب عسكري، وفي هذه الحالة سيتم الإبقاء على الأطر الدستورية والقانونية الحالية، وتبقى الصحف القومية مملوكة للدولة مع التضييق على الصحف الخاصة والحزبية ومواقع شبكة الانترنت، ولن يكون للصحافة إسهام تنموي مستدام.

وانطلاقا من فروض نظرية الفوضى فإن هذا السيناريو لن يكتب له الاستمرار بالنظر إلى التغير في النسق المعرفي الذي تم خلال الفترة الانتقالية، وهو ما سيترك تداعياته على باقي الأنساق المجتمعية والسياسية وينبئ بتغييرها، ولكن تتمثل الصعوبة هنا في توقيت هذا التغيير الذي ينشئ نسقا جديدا ويفرض مرة أخرى السيناريو الأول، ولكن بعد فترة زمنية مجهولة، وبعد تحمل ثمن مجتمعي واقتصادي كبير.

أما السيناريو الثالث فيختبر فرضية مساهمة الصحافة في التنمية في ظل بيئة داخلية مشابهة للسيناريو الأول وبيئة خارجية غير مواتية إما بسبب نظام عالمي يتسم بالصراع على الموارد والنفوذ، أو بسبب دخول العالم في ركود اقتصادي، أو خوض مصر حربا إقليمية، أو انتشار العنف الطائفي والعرقي في المنطقة، أو استمرار القضية الفلسطينية بدون حل، أو اندلاع سباق نووي في المنطقة، أو اتساع نطاق العولمة، أو انقسام السودان، أو العراق، وفي هذا السيناريو ستقوم الصحافة بأدوارها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة كما حدث في السيناريو الأول، غير أنها ستقوم بأدوار جديدة في إطار وظيفة الحشد والتعبئة لمواجهة التحديات الخارجية.

والخلاصة هي أن السيناريو الأول هو أقرب السيناريوهات لتحقيق تنمية مستدامة في مصر، وأقرب هذه السيناريوهات من تمكين الصحافة القيام بأدوارها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال عملها على زيادة معدلات المشاركة ونشر المعرفة والتهيؤ الثقافي، فهو السيناريو الذي يقدم أفضل الشروط الممكنة لمشاركة الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا السيناريو يستلزم نضالا واسعا من الصحافة والرأي العام لتوسيع أفاق الحرية والتخلص من قيود تنظيم المهنة، والأطر القانونية الحاكمة والمقيدة لحركتها وتأثيرها.

obeikandl.com